

الفصل الثالث

تناقضات التنمية التابعة

(١٨٨٢-١٩٢٠)

شهدت الفترة بين عامى ١٨٨٢ و ١٩٢٠ تغيرا اجتماعياً واسع النطاق فى مصر، كما تسارعت وتيرة دمج مصر فى السوق العالمية مع الاحتلال البريطانى لها. ولعل التطور الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو ظهور عدد من التناقضات داخل المجتمع المصرى واكتمال التصور حول إنشاء بنك وطنى يديره ويموله مصريون لتقديم خدمات ائتمانية ورعاية إقامة مؤسسات صناعية. ويبرز هنا سؤال رئيسى: ما هى العوامل التى أدت لنضوج فكرة البنك الوطنى - وخصوصا تلك التى أدت لتأسيس بنك مصر؟

قد يبدو واضحا أن بريطانيا العظمى لم تتحایل لإخضاع مصر وإنما كان توالى الأحداث هو ما لم يترك أمامها بدا من غزوها فى ١٨٨٢، ومن ثم احتلالها لفترة تالية طويلة. وبينما كان حزب الليبراليين الحاكم تحت قيادة جلاستون يحاول تجنب الغزو، فإن المصالح المالية لبريطانيا فى مصر كانت من الكثرة بما يوجب التدخل لحمايتها. وهو ما يبرر بروز جماعات مالكي الأسهم البريطانيين (وغيرهم من الأجانب) كعوامل ضغط لوضع مصر تحت الحماية البريطانية نظرا لكونهم الجماعة الأكثر تضررا من قيام مصر بتحرك منفرد لإسقاط ديونها فى ظل نظام حكم يهيمن عليه أحد عرابى وأتباعه. وكذلك كان مصنعو القطن البريطانيين الذين كان قلقهم نابعا من إمكانية فقدهم لمصدر هام لتوريد القطن كنتيجة لعدم الاستقرار السياسى فى مصر.^(١)

Jacques Berque. *Egypt: Imperialism and Revolution*. New York: Praeger, 1972). (١)

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد ترددت أولاً في قيامها باحتلال مصر، فإنها كانت أكثر ترددا إزاء احتلالها لفترة زمنية طويلة، وكما هو موثق في مدونات القنصل البريطاني لدى مصر آنذاك - السير إيفيلين بارينج (وهو من سمي لاحقا باللورد كرومر)، فقد كانت النية لدى البريطانيين مغادرة مصر في أسرع وقت ممكن بعد استعادة النظام.^(*) ولكن نظرا للمشكلات الاقتصادية التي ترتبت على الثورة العرابية، والخوف من التدخل الفرنسي والعثماني لدعم جالياتهم، والنخبة السياسية الشركسية - التركية الحاكمة، تمت إعادة تقييم الموقف بخصوص أمد الاحتلال. وهكذا أخذ البريطانيون في إدراك أن العمل الذي بدأ محدودا بهدف حماية المصالح المالية الأوروبية في مصر تحول ليشكل احتلالا غير محدد المدة لمصر. وكان همهم الأول استعادة «التكامل المالي» للتأكيد على أن دين مصر، والذي بلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، يمكن تسويته.^(١) ولتحقيق هذا الهدف، عمد البريطانيون لخلق موارد جديدة من خلال التوسع في إنتاج القطن المصرى، ونظرا لارتباط ذلك بالتوسع في مساحة الأراضي المتاحة للزراعة، فقد كانت أولوية إدارة الاحتلال تحسين نظام الري.

في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أتم البريطانيون العملية التي بدأها محمد علي باشا لتحويل نظام ري الأحواض (الحياض) إلى نظام الري الدائم، فمن خلال إنشاء سلسلة من القناطر والسدود والقنوات، أصبحت المياه متاحة للمزارعين خلال شهور الصيف الجافة وكذلك خلال الشتاء. وهكذا فلم يعد ممكنا فقط زراعة القطن عبر أرجاء الدلتا وإلى جنوبها حتى شمالى أسيوط، وإنما أمكن زيادة عدد مرات زراعته كذلك. وبينما

(*) هذا التفسير حول دوافع الاحتلال البريطاني لمصر ليس الوحيد - كما أنه ليس الأدق بالضرورة؛ لأنه لا يفسر - على سبيل المثال - قيام بريطانيا بمحاولة سابقة لاحتلال مصر قبل تنامي أزمة الديون الخارجية - فيما سمي بحملة فريزر على رشيد؛ هذا فضلا عن أن هذا التفسير لا يقدم مبررا حول الموقف المتعنت لبريطانيا خلال مفاوضات نيل الاستقلال، ولقد احتلت بريطانيا وفرنسا وهولندا وبقية الدول الاستعمارية حوالى ثلثي مساحة اليابسة في الكرة الأرضية بحلول القرن العشرين، وبالطبع أوجدت المبررات في كل حالة احتلال (المترجم).

(١) The Earl of Cromer (Sir Evelyn Baring), "The Struggle for a Policy, 1882-1883," *Modern Egypt* (London: Macmillan and Co., 1908), vol.2, pp.349-361; Samir Radwan. *Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882-1967*.

London: Ithaca Press, 1974. p. 234.

أسفر تحسين الري عن زيادة ملموسة في إنتاج القطن على المدى القصير، فإن أثره على المدى الطويل كان سلبيا بسبب إجهاد التربة، وكان هذا الأثر أكثر وضوحا في الأراضي التي يمتلكها صغار المزارعين الذي قاموا - مدفوعين بحاجتهم للأموال - بإتباع دورة زراعية كل سنتين بدلا من كل ثلاث سنوات كما كان الحال في السابق.^(١) وبينما شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر إنشاء عدد من مشروعات الري كإنشاء القناطر الخيرية وسد أسوان وقناطر أسبوط على مدخل التربة الإبراهيمية، فإنها عجلت بحدوث الانخفاض في إنتاجية القطن. فمع الضغط من أجل تحقيق إنتاج أعلى، تسبب التوسع في نظام الري في تدنى خصوبة التربة وارتفاع درجة ملوحته نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية.^(٢)

وكانت الركيزة الثانية للسياسة البريطانية تتمثل في تحسين وسائل زراعة القطن وجنيه لتصبح أكثر كفاءة، وكان لزاما لتحقيق ذلك فرض النظام وضمان شيوع الاستقرار في ربوع الريف المصري. وهو ما دفع سلطة الاحتلال لاستمالة العنصر الاجتماعي الأكثر أهمية في الريف، وهم كبار الملاك من المصريين، وهو ما تم من خلال ترشيد وخفض الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية وتقنين نظام الملكية الخاصة للأرض الزراعية.^(٣) غير أن هذا الخفض في قيمة الضرائب حرم الحكومة المصرية من تحقيق تراكم أى فوائض مالية يعتمدها لتوجيهها لأغراض الاستثمار - لاسيما في البرامج الاجتماعية كالتعليم. فضلا عن أن نصف قيمة إيرادات الحكومة من القطن كانت موجهة لأغراض سداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها.^(٤) ولكنه وعلى الرغم من ذلك، فقد أتت هذه السياسة نتائجها المرجوة في الريف بوجه عام نظرا لاستقرار زراعة القطن دون مشاكل حتى اندلاع ثورة ١٩١٩.

Alan Richards. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882." *Review* 1, no.2 (fall (١) 1977): 38, 45.

W. Willcocks. *Egyptian Irrigation*. 2nd edition. London: E. and F. N. Spon, 1890). (٢) P. 757.

إنتاجية محصول القطن تزايدت من ٢٩, ٣ قنطار للفدان عام ١٨٧٩ لتصل لأعلى مستوى لها وهو ٤٧, ٥ قنطار خلال الفترة بين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٩؛ بينما تدنى هذا الرقم ليصل إلى ٦٧, ٣ فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤. (٣) مصر، تقرير رقم ١ (١٩٠٣)، تقارير فخامة الوكيل والقنصل العام للمالية والإدارة وأحوال مصر والسودان، ص. ١٥. (يشار لهذا المرجع فيما يلي ب مصر رقم ١)؛

Baer. *Landownership*, pp. 10-12, 62; and Owen. *Cotton*. Pp. 245-247.

(٤) رضوان، ص. ١٢٦.

وبعيدا عن زراعة القطن، فقد كان لسياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر آثار أخرى بالغة الأهمية على الاقتصاد المصرى. فالاستقرار الذى شهدته مصر تحت الاحتلال جعل منها بقعة جاذبة للاستثمار الأجنبى. فبعد ترسخ الاحتلال، تأسست عدة شركات لاستصلاح الأراضي للاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التوسعات التى نتجت عن تطبيق نظام الرى الدائم.^(١) ومع انتشار هذه الشركات، قامت المؤسسات المالية لتقديم خدمات الرهونات، والتى واكب تزايد نشاطها مع الاستقرار السياسى في مصر فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٧. وكانت الحاجة المتزايدة لهذا النوع من الخدمات المالية في مصر نتيجة للحاجة لتمويل بيع الأراضي المستصلحة.

وهكذا، فإن سياسة الاحتلال البريطانى والاستثمار في استصلاح الأراضي والتوسع في تقديم الرهونات كانت كلها عمليات مكملة لبعضها في إطار العملية المتسارعة والتى نتج عنها دمج مصر في السوق العالمية. ولعل هذه المرحلة الثانية من دمج مصر في السوق العالمية كانت مداراة بشكل أكثر وعيا. فبمجرد تولى سلطة الاحتلال لزام الأمور وسيطرتها على توزيع الإيرادات المصرية وهيمنتها على مقاليد السلطة السياسية، أضحت مصر أكثر اعتمادا على بيع القطن طويل التيلة في السوق العالمية وعلى رأس المال الأجنبى لتمويل التوسع في زراعته داخليا. وكما لاحظ المفكر السياسى المصرى سلامة موسى: «لقد حولت فترة حكم كرومر سائر وادى النيل لمزرعة ضخمة لإنتاج القطن».^(٢)

وكتيجة لسياسة الاحتلال الإنجليزي وما تمخضت عنه من تحولات اقتصادية، طرأت تغيرات عنيفة على الهيكل الطبقي المصرى. وأول هذه الآثار، وأكثرها أهمية، أن تزايد حجم الاستثمار الأجنبى ساعد على توسيع الفوارق بين الطبقات، فنظرا لقيام شركات استصلاح الأراضي بعرض الأراضي المستصلحة في قطع كبيرة، فقد كان بمقدور كبار الملاك الذين يجوزون كميات كبيرة من رأس المال المتاح للتصرف التقدم للشراء،

(١) للإطلاع على قائمة بأسماء هذه الشركات وحجم ممتلكات كل منها، يمكن مراجعة: Owen. Cotton. P.292

(٢) نقلا عن:

Jacques Berque. **Histoire Sociale d'un village Egyptian au XIVeme siecle.** Paris: Mouton/Ecole Practique des Hautes Etudes, 1957. p. 23.

وهو ما كان عليه الحال بالنسبة لمعظمهم - خصوصا في الريف. غير أن هذا كان يعنى كذلك أن كبار الملاك أصبح متاحا لهم التمتع بالحصول على قروض رهنية في حين لم يكن الحال كذلك بالنسبة لصغار الملاك. وهكذا حدث طفرة كبيرة في حجم ممتلكات عائلات أعيان الأرياف وكذا العائلات ذات الأصول التركية والشركسية بين عامى ١٨٨٢ و١٩٠٧، وهو ما أصبح واضحا بعد عام ١٨٩٦، وهو أول عام توافرت فيه إحصاءات شاملة لأنباط تملك الأراضي.^(١)

وبينما كان بمقدور العديد من العائلات ذات الأصول التركية - الشركسية زيادة حجم ممتلكاتها من الأراضي الزراعية، فإن تراكم رأس المال كان ذا فائدة أعظم بالنسبة لملاك الأراضي المصريين، وهو ما يتضح من الأمثلة العديدة لعائلات أعيان الأرياف التى ساقها باير والدسوقى، وكذا بياناتى حول العائلات التى استثمرت في بنك مصر. وهذا التزايد المتسارع الوتيرة في الاستحواذ على مساحات أوسع من الأراضي الزراعية من قبل طبقة أعيان الأرياف عمل كذلك على تقليص الفجوة بين هذه الطبقة وطبقة الأتراك - الشراكسة الحاكمة. ولعل أحد المؤشرات على هذا التغير كان الزيادة الحاصلة في عدد ونوع الألقاب التى تمكن أعيان الأرياف من الحصول عليها. فبتحليل جلسات البرلمان المصرى بين عامى ١٨٦٦ و١٩١٤ يتضح التزايد الثابت والمستمر في عدد الألقاب التى حملها نواب الأرياف (والذين كان معظمهم تقريبا من المصريين) - كما هو موضح في الجدول التالى. فمثلا كانت نسبة الأعيان ممن يحملون لقب بك ٤ بالمائة عام ١٨٦٦ (٧٨/٣)، وأصحت ٦٦ بالمائة بحلول عام ١٩١٤ (٥٦/٣٧). كما أنه في حين لم يتمتع أى من نواب الأرياف بلقب باشا في الفترة قبل عام ١٨٨١، فإنه بحلول عام ١٩١٤ كان ١١ منهم يحملونه. كما تزايد عدد نواب الأرياف من حاملى لقب أفندى من ٨ بالمائة عام ١٨٦٦ (٧٨/٦) ليصل إلى أعلى معدلاته في مجلسى البرلمان المصرى خلال الفترتين ١٨٨٣-١٨٩٠، و١٨٨٥-١٨٨٩ ليلبغ ٥٨ بالمائة (٥٧/٣٣)، وإن كان العدد قد انخفض بعد ذلك إلى ١٣ بالمائة في برلمان عام ١٩١٤ (٥٦/٧). ونظرا لتواضع مقام صاحب لقب الأفندى، فقد يكون ممكنا للفرد توقع مثل هذا الانخفاض - كما هو موضح

(١) انظر جدول ٧ في: Baer. *Landownership*. P.77.

جدول (١-٣) النسبة المئوية للنواب أصحاب الألقاب من الأرياف في البرلمان المصري
(١٩١٤-١٨٦٦)^(١)

السنة	عمدة	أغا أفندي بك	باشا	نسبة ألقاب الأرياف	الرقم الكلي
١٨٦٦-١٨٦٩	٥٩ (٦, ٧٥٪)	٥	٦	٣	٧٩=٤+٧٥
١٨٧٠-١٨٧٣	٨٧ (٨, ٩٧٪)	١	١٤	١	٩٨=٢٣+٧٥
١٨٧٦-١٨٧٩	٧١ (٥, ٨٥٪)	١	١٧	٠	٩١=١٦+٧٥
١٨٨١	٢٧ (٥, ٣٥٪)	١	٣٦	٢	٨٢=٢+٨٠
١٨٨٣-١٨٩٠ (١)	-	٠	١٠	١	١٩=٣+١٦
١٨٨٥-١٨٨٩ (٢)	-	٠	٢٣	١٢	٥٤=٨+٤٦
١٨٩٠-١٨٩٥ (١)	-	٠	٥	١٠	١٩=٣+١٦
١٨٩١-١٨٩٤ (٢)	-	٠	١٨	١٥	٥٢=٧+٤٥
١٨٩٦-١٩٠١ (١)	-	٠	٣	٩	١٥=٤+١١
١٨٩٦-١٨٩٩ (٢)	-	٠	١٧	١٥	٦٠=١٤+٤٦
١٩٠٢-١٩٠٧ (١)	-	٠	٨	١٣	٢٣=٧+١٦
١٩٠٢-١٩٠٧ (٢)	-	٠	٢١	٢٠	٥٦=١٠+٤٦
١٩٠٨-١٩١٣ (١)	-	٠	٥	١٢	٢٦=١٠+١٦
١٩٠٩-١٩١٢ (٢)	-	٠	١٦	٢٢	٦٠=١٤+٤٦
١٩١٤	-	٠	٧	٣٧	٦٩=٤+٦٥
١٨٨٣-١٩١٢ (٣)	-	٠	٩	٧	٤٨=٣٤+١٤
إجماليات	٨	٢١٥	١٩١	٤٨	٨٥١
				متوسط النسبة المئوية =	
				٧٣,٥٪	

(١) المصدر: خليل. ج ٦. ص ١٧-٨٦. العمود الأخير (الرقم الكلي) يشمل العدد الإجمالي لعدد النواب مضافاً إليه من دخلوا البرلمان نتيجة لوفاة أو استقالة بعض الأعضاء بعد انتخاب المجلس؛ الرمز (١) يشير لمجلس شورى القوانين؛ أما الرمز (٢) فيشير للجمعية العمومية؛ في حين يشير الرمز (٣) للنواب المعيّنين من قبل القصر في كلا المجلسين (والذين كانا يكونان معاً البرلمان) بين عامي ١٨٨٣ و ١٩١٢ والذي شمل نواب من الريف ومن الحضر. ويبدو واضحاً هنا أن هذه المجموعة تنتمي بشكل أكبر للطبقة العليا.

في الجدول أدناه - في عدد نواب الأرياف من الأفندية نظرا لترقى مكانتهم الاقتصادية والسياسية، وهو ما دفعهم للتحويل للحصول على الألقاب الأكثر وجاهة كالكب والباشا. وأخيرا، فلعل اختفاء النواب حاملي لقب الأغا، والذي كان قاصرا على الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة، إنما هو دليل آخر على التراجع العام لمكانة هذه الطبقة في الحياة المصرية بشكل عام. كذلك، كما أن النفوذ القوي للعمد يبدو واضحا في العمود الأول من الجدول، غير أن عدم تعريف نواب الأرياف حسب وظائفهم في الريف فيما تلا برلمان عام ١٨٨١، إنما هو مؤشر آخر على ترقى مكانتهم الاجتماعية بحيث أضحى ألقابهم ذات صفة قومية - وليست محلية - وتصبغ عليهم مكانة الأعيان.

وكان من شأن استحواذ العديد من عائلات أعيان الأرياف على مساحات شاسعة من الأراضي وكذا على الألقاب الرفيعة أن يخلق نوعا من التجانس بين أعضاء طبقة كبار الملاك في مصر بشكل عام، بالصورة التي أضحى ممكنا معها الحديث عن بروجوازية زراعية مدركة لمصالحها السياسية والاقتصادية بنهاية القرن التاسع عشر. ذلك أنه تولد قدر كبير من الشعور بالتضامن بين أعضاء هذه الطبقة الجديدة، وهو ما عبر عن نفسه بوضوح مع تعالي النزعة الوطنية المصرية في مطلع القرن العشرين. وفي العديد من دراسات الحركة الوطنية المصرية، تبرز أسماء قادة وطنيين من قبيل الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل والشيخ على يوسف وأحمد لطفى السيد. غير أن هذه الدراسات كانت تتغاضى عن تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية - الاجتماعية في مقابل التركيز على العوامل الثقافية التي أسفرت عن بزوغ الحركة الوطنية. وبالتالي فقد حكم هذه الدراسات توجه قوى نحو استخدام القنوات الأيديولوجية لهذه الأعمال لتحليل الحركة الوطنية، وتم تقسيمها إلى جناحين: الأول يمثل التوجه نحو وحدة مع العالم الإسلامى ومثله الحزب الوطنى؛ أما الثانى فكان غريباً ليبرالياً مثله حزب الأمة.

ولعله من الصحيح القول بأن كلا الحزبين ضم بين جنباته مفكرين أيديولوجيين لامعين، كان المنتمون منهم للحزب الوطنى مهتمين بتعريف المجتمع السياسى من منطلقات إسلامية؛ في حين انصب اهتمام مفكرى حزب الأمة - من خلال لسانه الرسمى جريدة الجريدة - على الليبرالية الغربية ومفهوم الدولة القومية العلمانية المصرية؛ غير أن مزيداً من التدقيق قد يقودنا لاكتشاف أن الاهتمام بالأيديولوجية كان قاصرا بالأساس

على قادة هذه الأحزاب الوطنية. فعند مسح مقالات الجريدة على سبيل المثال يتضح أن عددًا قليلاً من المساهمات جاء من كتاب غير الأب الروحي للحزب ورئيس تحرير المطبوعة - أحمد لطفى السيد - فيما يتعلق بمسائل التفاعل بين القيم الغربية والقيم الوطنية. هذا فضلا عن أن الادعاء باقتصار الفروق الأيديولوجية على مستوى قيادة الحزبين يمكن أن يجد له دليلاً آخر من خلال استطلاع أنشطة الأعضاء بشكل عام. فعلى سبيل المثال، كان محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر وثيق الصلة بأعضاء بارزين من كلا الحزبين، كما كان أحد مؤسسي الجريدة ومساهمًا فاعلاً بالكتابة فيها.^(١) ورغم أن عمر سلطان - ابن إحدى أقوى الأعيان خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر محمد سلطان باشا - كان المسئول المالي للحزب الوطنى^(٢)، إلا أنه وبعض أفراد عائلته عملوا بهمة للتنسيق مع حزب الأمة للاعتراض على الأبعاد المختلفة للسياسة البريطانية في مصر. كما تعاونت العائلة مع عدد من الأعضاء السابقين لحزب الأمة في ١٩٢٠ - وكان الحزب قد توقف عن العمل - لتأسيس بنك مصر - بحلول هذا التاريخ. كما يمكن العثور على العديد من الأمثلة المشابهة والتي تؤكد أن الفجوة التي تمت محاولة تضخيمها بين الحزبين لم تكن حقيقية، حيث أن الاختلافات الأيديولوجية بينهما لم تحل دون إمكان قيام تعاون بين الحزبين، وهذه الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء الصراعات الشخصية وليس بسبب الانتهاء المتعصب لمبادئ وفلسفات متضادة.

وإذا كانت الحركة الوطنية في مصر يمكن إبرازها في إطار اجتماعى طبقي وليس من خلال المتغيرات الشخصية، فإن الفروق بين الحزبين السياسيين الرئيسيين تتضاءل لتصبح أقل أهمية. فنخبة كلا الحزبين كانت تتكون من كبار الملاك الذين كانت تتلاقى مصالحهم المادية بشكل كبير. كما كان هؤلاء الملاك عرضة بنفس الدرجة تقريبا للتقلبات في السوق العالمية من قبيل مستوى الطلب على القطن المصرى وتوافر الائتمان الأجنبى. وعلى الصعيد

(١) نشرت قائمة مؤسسى حزب الأمة في أول إصدارات الجريدة في ٧ مارس ١٩٠٧، وظهرت مقالات حرب في الجريدة في ١٣ مارس ١٩٠٧، ٢ ديسمبر ١٩٠٨، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٨، و٣ و٧ فبراير ١٩١٠. كما كان طلعت حرب محاميا ومستشارا ماليا لعمر سلطان باشا وصديقا مقربا لكل من محمد فؤاد سليم حجازى، عمر لطفى، محمد حفى ناصف وعدد آخر من أعضاء الحزب الوطنى.

(٢) Arthur Goldschmidt, Jr. "The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919." In Holt (ed.). (٢)

الداخلي، كان تراجع مستوى إنتاجية الأرض والأثر المدمر للمرابين على صغار الملاك من الأمور التي استرعت انتباه أعضاء كلا الحزبين. غير أن هذا التجانس قد يثير التساؤل حول الدوافع وراء ظهور حزبين بدلا من حزب واحد لمواجهة الاحتلال البريطاني، ولعل الافتراض الأكثر واقعية في هذا الصدد هو اعتبار المتغيرات والصلات الأسرية بمثابة المحدد الرئيسي وراء استقطاب مزيد من الأعضاء لأى من الحزبين. وهكذا، فإنه يمكن النظر للحزبين بوصفهما عملية إضفاء غطاء رسمي مؤسسى على ما كان في السابق يعد من قبيل الشبكات غير الرسمية أو جماعات منبثقة عن عائلات معينة - كصالون حسن عبد الرازق على سبيل المثال. وإن كان هذا لا ينفي أن الحزبين كانا يحملان بعض الاختلافات العرقية. فبينما ضم الحزب الوطنى فى عضويته عدداً غير قليل من ذوى الأصول الشركسية والتركية فقد تكون حزب الأمة بشكل أساسى من بين الأعيان المحليين. غير أنه لا يجب تفوتنا الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه عند هذه النقطة الزمنية لم تعد الخلفية العرقية بذات القدر من الأهمية للتمييز داخل الطبقة العليا، فالوعى العرقى لم يكون سوى انعكاس لبعض الشبكات المجتمعية التى تواجدت لفترة زمنية معينة ثم ما لبثت أن اختفت وإن كانت قد أملت على العائلات ذات الخلفية التركية أو الشركسية الانضمام للحزب الوطنى فى حين شعر كبار الملاك من المصريين بالمزيد من الراحة فى الانضمام لحزب الأمة.

ومن ثم فىمكن القول بأن القضية الرئيسية وراء قيام الحركة الوطنية المصرية لم تكن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الوطنى والأمة، وإنما الصراع بين طبقة البرجوازية الزراعية الصاعدة - والمدفوعة بوعى طبقى قوى - ورأس المال الأجنبى. فعلى صعيد القضايا الهامة من قبيل ما إذا كان يجب على الحكومة المصرية ممارسة درجة أعلى من الرقابة على البنوك الأجنبية والشركات المساهمة بعد ما تضررت الأحوال الاقتصادية فى الدولة فى أعقاب الانهيار المالى فى ١٩٠٧^(*)، وقد كان موقف الحزبين متشابهاً من حيث المطالبة

(*) هذا الانهيار المالى حدث فى السوق المالية الأمريكية وامتدت آثاره لعدد من أنحاء العالم من بينها مصر؛ وكان نتيجة لانكماش مفاجئ فى حجم الأوعية الائتمانية المتاحة بعد بلوغ السوق ذروة نشاطها عام ١٩٠٦، وهو ما أثار مخوفات عديدة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمى بشكل عام. انتهى فى عام ١٩٠٩ وكان من أحد النتائج المترتبة عليه تأسيس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة فى وقت لاحق ليقوم بدور البنك المركزى ولضبط السوق حال حدوث اضطرابات (الترجم).

بدرجة أعلى من الرقابة على رأس المال الأجنبي. ومن بين الشركات الإحدى والثلاثين التي كان يتم تصفيتها في عام ١٩١٠، كانت خمس وعشرون منها قد تأسست خلال فترة الصعود المالي بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧.^(١) كما كانت ثمانية من هذه الشركات تعمل في مجال استصلاح وبيع الأراضي سواء في الريف أو الحضر. كما تأثر البرجوازيون الزراعيون سلبيًا بالانهيارات المتتالية لعدد من المؤسسات الائتمانية التي كانت ترتبط في نشاطها ببيع الأراضي. وانعكس الغضب المتولد عن الخسائر المتتالية التي لحقت بطبقة كبار الملاك كنتيجة لانهيار عام ١٩٠٧ المالي في عدد من المقالات التي نشرتها الجريدة بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٨.^(٢)

وقد عمل كبار الملاك من كلا الحزبين على تكوين ائتلاف لمحاربة انتشار المرابين في الريف والذين كان وجودهم خطرا يتمثل في إفقار عدد كبير من صغار الملاك الذين يقترضون من المرابين بضمان أراضيهم أو محصولهم من القطن.^(٣) وكانت القضية الأخرى الهامة التي توحد فيها حزبا الحركة الوطنية هي معارضة محاولة البريطانيين مد عقد امتياز قناة السويس لأربعين سنة تالية على انتهاء عقد الامتياز الأصلي، فتمتد من عام ١٩٦٨ وتنتهى في ٢٠٠٨، حيث لم ير كلا الحزبان في هذا الطرح سوى سبيل لتمديد وجود الاحتلال البريطاني في مصر. كما عبرت الجهود المشتركة بين أعضاء كلا الحزبين عن نفسها من خلال مداوات البرلمان المصري منذ مطلع القرن العشرين ووصولاً إلى عام ١٩١٤، فطيلة هذه الفترة تعاون البرجوازيون الزراعيون فيما بينهم بصدد العديد من القضايا لتدعيم موقفهم في مواجهة القصر وسلطة الاحتلال.^(٤) ولعل المثال الأخير على القضية التي شهدت تعاون كلا الحزبين كان الدعم الذي أبداه قطاع كبير من البرجوازية الزراعية لفكرة البنك الوطني. وهكذا، فإنه يتضح أن نقاط الاتفاق

(١) Gouvernement Egyptien, Ministère des Finances. *Annuaire statistique de l'Égypte, 1910*. Cairo: Imprimerie Nationale, 1910). Pp. 327-329.

(٢) ولعل المقالات المنشورة في ٢٤ أبريل ١٩٠٧ (خطبة حسن باشا عبد الرازق) و ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ و ١ يونيو ١٩٠٧ و ١٨ مايو ١٩٠٨ و ١٨ يوليو ١٩٠٨ و ١٠ أكتوبر ١٩٠٨ هي أمثلة قليلة من بين الكثير الذي نشر حينئذ.

(٣) حفى ناصف وآخرون. المجموعة الثانية تستعمل الخطاب التي ألقيت في نادى دار العلوم في موضوع الربا. القاهرة: مطبعة الواعظ، بدون تاريخ.

(٤) أحمد شفيق. مذكراتي في نصف قرن. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦. ج ٢، الكتاب الثاني، ص ص: ٢٠٤-٥٠٨.

بين الحزبين الوطنيين الكبيرين كانت أكثر أهمية ودلالة من الفروقات العرقية والأيدلوجية التي ميزت بينهما، وكذا كان تنامي الشعور بالتضامن بين أبناء الطبقة الواحدة خلال الفترة بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٤ واختفاء الفروقات العرقية بين أبناء طبقة البرجوازية الزراعية.

وكانت الآراء المعبر عنها في الجريدة بين عامي ١٩٠٧ و١٩١٤ مؤشرا جيدا على مصدر هذا التزايد في الوعي والتناغم الطبقي والذين صاحبوا الإدراك المتزايد بأن مصالح رأس المال الأجنبي لن تصب بالضرورة في جانب البرجوازية الزراعية. ففي مقالة لأحمد لطفى السيد عنوانها «الحالة الحاضرة» والمنشورة في ١٨ مايو ١٩٠٨ لخص هذا التغير في موقف البرجوازية الزراعية. ووضح لطفى السيد أن المصريين أصبحوا واقعين تحت قبضة القوى الخارجية ولم يعد بمقدورهم التحكم في مصيرهم كشعب.

«لا ينبغي أن يفهم من كلامي هذا أنني لا أعترف بالفضل الكبير الذي لحق بمصر جراء افتتاح بنوك أجنبية فيها، فعلى العكس من ذلك فأنا أعتقد أن وجودهم ضروري لنا؛ غير أنني أشعر أن إحجام المصريين عن تقليد الأجانب في افتتاح البنوك وتأسيس الشركات الأجنبية إنما يعوقهم عن تحقيق الاستقلال الحقيقي.»

وواصل لطفى السيد كلامه بالهجوم على دور إدارة الاحتلال البريطاني وربط بين السياسة البريطانية في مصر واستمرار الأزمة فيها.

«... وقد يكون من المؤسف بالنسبة لي القول بأنه على الرغم من اعتذار السير إيلدون جورست في تقريره، بخصوص الامتناع عن التدخل لوقف الأزمة، فإن كل الأدلة تشير إلى أن حزمة السياسات هذه كانت محورية في إطالة أمد الأزمة. ولعله من الصحيح أن الأزمة المالية التي تواجهها مصر أحدثتها مجموعة الشركات التي بنيت من رأس مال مضارب وكانت مغلقة بالالتزامات المالية الصحيحة وبحقوق مالكي الأسهم، غير أن موقف إدارة الاحتلال من هذه الشركات أظهر عدم اهتمامها على الإطلاق.»

وهكذا، فإن لطفى السيد اتهم البريطانيين بالتقاعس عن عمل أى شىء سواء للسيطرة على المضاربين الأجانب أو لتحذير المستثمرين المصريين من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يواجهوها كنتيجة لاستثمارهم في هذه الشركات. وفي ختام مقالته، وضح

السيد: «أنه لو كان أمام الناس بنوكا وطنية، لما كان بإمكان هذه الشركات القيام بهذه المهزلة بانتهاك حقوق مالكي الأسهم ولم تكن الأزمة لتستمر حتى الآن». وهنا، كانت هذه أولى الإشارات حول رؤية البرجوازية المصرية لبنك وطنى كأحد الوسائل التى يستطيعون من خلالها التخلص من الاعتماد على رأس المال الأجنبى. كما أصبحت البرجوازية المصرية، بحلول عام ١٩٠٨، قادرة على توصيف العلاقة المباشرة بين تقييد الائتمان المتاح من قبل البنوك الأجنبية واعتماد المزارعين والتجار المحليين عليها من جهة والحاجة لخلق بنك وطنى من جهة أخرى.^(١)

وكانت تداعيات هذه المشكلات الاقتصادية على المجتمع المصرى المحور الرئيسى لمقالة كتبها محمد طلعت حرب فى الجريدة. ولم يقتصر فيها على مناقشة الجوانب السلبية لرأس المال الأجنبى المضارب على أسعار السلع والأراضى، وإنما تطرق كذلك لتأثيرها على التركيبة الاجتماعية فى مصر. وكان مهموما بصفة خاصة بتداعى العائلة المصرية تحت دعاوى «تحرير» المرأة المسلمة، وبصفة عامة، كانت رؤية طلعت حرب لدور المرأة فى المجتمع المسلم مبنية على رؤيته للعائلة على أنها الوحدة الأساسية فى التركيبة الاجتماعية المصرية وكناء يمنح البرجوازية الزراعية تجانسها الداخلى. وطالما أن المرأة بالنسبة لطلعت حرب، وبالتأكيد بالنسبة للبرجوازية الزراعية ككل، كانت تؤدى الدور الهام المنصب على التنشئة (وهو ما جعل منها «اللبنة الأساسية فى بناء العائلة») فقد استشعر أن النساء فى مصر يجب أن يحافظن على القيام بأدوارهن التقليدية. وبالتالى، فإن توغل رأس المال الأجنبى داخل مصر (وداخل العالم الإسلامى بشكل عام) لم يكن مدمرا من حيث تأثيره الاقتصادى فقط وإنما امتد هذا التأثير فى الوقت نفسه للمجال الاجتماعى مقوضا الروابط داخل العائلة المصرية من خلال الدعوة لتطبيق الدعاوى الغربية للمساواة بين الجنسين، لاسيما فى المجال الاجتماعى.^(٢) ولعله فى هذا الإطار يمكن فهم رد الفعل الصارم من جانب طلعت حرب وآخرين لقضايا من قبيل خلع الحجاب وما شابهه.

(١) انظر على سبيل المثال: «بناء بنك وطنى متحد» بقلم سالم ديمترى بولاد، تاجر قطن من المحلة الكبرى، الجريدة. ٦ يونيو ١٩٠٨.

(٢) محمد طلعت حرب. «نقد ومقترح». الجريدة. ١٣ مارس ١٩٠٧.

وشهدت الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٧ تحولا في موقف الأعيان من الاحتلال البريطاني من المعادة إلى الإذعان إن لم يكن الدعم الصريح. فعلى الرغم من إعادة تشكيل البرلمان المصري - بمجلسيه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فإن كبار ملاك الأراضي لم يتمكنوا من ممارسة قدر كبير من التأثير على الساحة القومية بسبب القيود الكثيرة التي فرضها الاحتلال البريطاني من خلال القانون الأساسي لعام ١٨٨٣.^(١) غير أن التطوير والتوسيع الذي شهدته البنية التحتية لزراعة القطن وزيادة الرقعة الزراعية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر قضت على معظم العداوة التي تولدت لدى البرجوازية الزراعية تجاه الاحتلال البريطاني. وزاد هذا التحول قوة مع تدعيم قوة كبار الملاك السياسية وتحولها للنظام المؤسسي على المستوى المحلي من خلال إنشاء المجالس البلدية في القرى ومجالس المديریات وكذا المجلس الحسبي.^(٢) غير أنه مع ظهور حدود التوسع في استصلاح الأراضي وإنتاج القطن، عاد كبار الملاك إلى سيرتهم الأولى من حيث معادة رأس المال الأجنبي. إلا أنه في عام ١٩٠٧ كانت البرجوازية الزراعية قد امتلكت القدرة على أن تصبح أكثر تهديدا لسلطة الاحتلال ولرأس المال الأجنبي حيث أصبحت أكثر اتحادا وأكثر قوة من الناحية الاقتصادية، وهكذا فلم يأت تأسيس الأحزاب، والذي مثل تنظيمات مؤسسية للعصبيات، عام ١٩٠٧ - وهو العام الذي شهدت فيه مصر أعنف أزماتها الاقتصادية منذ بداية الاحتلال - محض صدفة. ويكشف تحليل مضمون الجريدة بين عامي ١٩٠٧ و١٩١٤ أن ما كان في مقدمة ما يدور في عقول طبقة كبار ملاك الأراضي لم يكن القضايا الأيديولوجية أو الثقافية المجردة ولكن المشكلات الاقتصادية الملحة وتداعياتها على الاقتصاد المصري.

وبعد استعراض السياق العام لحالة الاقتصاد السياسي في مصر بين بداية الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ وما بعد انهيار ١٩٠٧، يمكننا التحول لاستعراض العلاقة بين ملاك

(١) هذا القانون كان نتيجة للتوصيات التي خرجت بها لجنة دوفرين التي قدمت إلى مصر عام ١٨٨٢.

Jacob Landau. **Parties and Parliaments in Egypt**. Tel Aviv: Oriental Publishing Co., 1953. p. 45.

Waleed Kazziha. "The Evolution of the Egyptian Political Elite, 1907-1921: A Case (٢) study of the Role of the Large Landowners in Politics" (Unpublished Doctoral Dissertation, University of London, Department of Politics, 1970). Pp. 134, 147-148.

الأراضي الذين ساهموا في رأس مال بنك مصر والبرجوازية الزراعية بشكل عام - ذلك نظرا لعدم تمتع البنك بدعم كل قطاعات طبقة كبار ملاك الأراضي، وبالتالي يصبح تحديد العوامل التي ميزت مناصري بنك مصر عما سواهم من عائلات كبار الملاك الأخرى من الأهمية بمكان، فقد كان من المذهل اكتشاف أن ما يزيد على ٢٧ بالمائة من رأس مال بنك مصر جاء من ملاك الأراضي بمحافظة المنيا بصعيد مصر،^(١) فما هو السبب وراء ذلك؟ فسر العديد من موظفي ومديري بنك مصر السابقين، ومستولين حكوميين سابقين، وكذا أعضاء من عائلات كبيرة تنتمي لمحافظة المنيا، هذه النسبة في ضوء أصول المجموعة التي تكونت حول مؤسس البنك محمد طلعت حرب، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن النسبة الكبيرة من رأس مال البنك القادمة من عائلات أعيان من محافظة المنيا جاءت نتيجة لأنشطة طلعت حرب الاقتصادية في المنيا والتي كان يمتلك فيها عزبة، الأمر الذي أدى لتوثق صلاته بمجموعة معينة من ملاك الأراضي.^(٢)

ولعله من المفيد عند هذه النقطة مناقشة مفهوم المجموعة، والذي عادة ما يتم استخدامه كمقابل لمفهوم الطبقة الاجتماعية في دراسة سياسات الشرق الأوسط.^(٣) ونظرا لأن عددا من مجموعات عائلات الأعيان يمكن التعرف عليهم من بين مناصري بنك مصر، فما هي قيمة استخدام المفهوم بهذا الشكل في إطار محاولة فهم تطور مجموعة شركات مصر؟ تكمن الإجابة في أن الظروف الاقتصادية - الاجتماعية التي أضفت مدلولاً على مفهوم المجموعة تولدت في إطار الخضم الأوسع من التوغل الإمبريالي في مصر. وهكذا ما كانت مجموعة أعيان المنيا - ومثلها من محافظات أخرى - لتصبح بمثل هذه الدرجة من التأثير في تأسيس بنك مصر، وبالتالي بدايات التصنيع في مصر، لولا تمكنها من القيام بتجميع رأس المال الناتج عن بيع القطن في السوق العالمي. هذا فضلا

(١) مكتب البحث الاقتصادي ببنك مصر. الوبيل الذهبي لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ. ص ص ١٥٢-١٥٤.

(٢) مقابلة مع فارس صاروفيم عبيد، ابن صاروفيم مينا عبيد، أحد أبرز أعيان المنيا، في ١٨ إبريل ١٩٧٤، القاهرة، مصر.

(٣) على سبيل المثال، انظر:

C. H. Moore. "Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt." *Comparative Politics*. 6 (January 1974): 193-218.

عن أن مواقف عائلات المنيا من رأس المال الأجنبي لم تكن لتتحول من المساندة للمعاداة لولا المشكلات التي واجهها ملاك الأراضي كنتيجة للانهار المالي في ١٩٠٧. وقد يكون مفهوم المجموعة بذاته غير كافي في شرح تأسيس بنك مصر، غير أنه مفيد من حيث توفيره لآلية تمت من خلالها تعبئة مصالح الطبقة وكذا تحديد سلوكها وشكل العلاقات فيما بين أفرادها. وبعبارة أخرى، فإن تواجد المجموعات قوى من التناغم الداخلى للبرجوازية الزراعية، لاسيما وأن المفهوم لا يكتسب معنى معبرا سوى عند تسكينه في هيكل الطبقات الأوسع حيث أنه يصبح من المتعذر في غير هذه الحالات فهم كيفية تعبئة الموارد وماهية مؤشراتنا. وإجمالاً، فإن المجموعة والطبقة الاجتماعية يشكلان مفهومين مكملين لبعضهما - وليساً متنافرين - وذلك لمساعدتنا على فهم العمليات التي أدت لتأسيس بنك مصر وشركاته.

ولعل إحدى نتائج تراكم ديون النخبة السياسية الحاكمة خلال الفترة السابقة على الثورة العربية عام ١٨٨٢ كان رهن أراضي الدولة لمقرضين أجنبى، وبهذه الطريقة تمكن الخديوى إسماعيل من الحصول على قرضى عام ١٨٦٥ و ١٨٧٠ حيث رهن بعض الأراضي المملوكة للدولة والعائلة المالكة والمعروفة حينئذ على الترتيب بأراضي الدائرة السنية وأراضي الدائرة الخاصة. وبعد قدوم الاحتلال الأجنبى، تم فرض الوصاية الأجنبية كوسيلة لتسييل جزء من الدين المصرى على الأقل. وكانت مساحة أراضي الدائرة السنية قد بلغت ٩٧٥, ٤٣٤ فدان عام ١٨٧٧ في حين بلغت مساحة أراضي الدائرة الخاصة ١٥٦, ٥٠ فدان في ذات العام. ويبدو أن تقرير لجنة الدائرة السنية لعام ١٨٨٠ قد ضم أراضي الدائرتين في فئة واحدة - وهى الدائرة السنية والتي ذكرت مساحة إجماليها على أنها ٦٦٩, ٥٠٣ فدان. وكان من بين هذا النصف مليون فدان، ٤٤٥, ٣٢٨ فدان في مصر العليا والوسطى. وكما توضح سجلات بنك الأراضي المصرى، فإن معظم تلك الأراضي الموجودة في صعيد مصر ومصر الوسطى تركزت في محافظة المنيا.^(١)

وكانت أراضي الدائرة السنية تدار بواسطة لجنة خاصة عهد إليها بتحويل أرباح تلك الأراضي لحزارة الدولة، حتى كان عام ١٨٩٨ عندما تم تأسيس شركة مختلطة بهدف بيع

(١) Baer. Landownership. P. 96.

هذه الأراضي بناء على رغبة البريطانيين بهدف تسهيل جزء من ديون مصر - وتركز ذلك على الجزء الذى استخدمت فيه أراضى الدائرتين السنية والخاصة كضامن، وهو الأمر الذى مثل للمستثمرين الأجانب والمحليين عائدا لا يستهان به على رؤوس أموالهم.^(١) ولم يتوقف نفع تسهيل أراضى الدائرة السنية على الشركة الجديدة فقط وإنما امتد ليشمل أكبر بنك للرهونات فى مصر وهو بنك الأراضى المصرى، والذى قام بتقديم القروض للمشتريين المحتملين. وفى واقع الأمر، فلم تكن شركة الدائرة السنية سوى إحدى شركات البنك ذاته حيث كان العديد من مديره أعضاء فى مجلس إدارة الشركة.^(٢) وكان هدف البنك، والذى كان رأس ماله ذا أصول بلجيكية وفرنسية وإنجليزية، الحصول على أرباح من كل من بيع الأراضى وتقديم القروض الرهنية.

وكما هو موضح فى الجدول التالى، فإن عددا كبيرا من العائلات التى استثمرت فى بنك مصر عام ١٩٢٠ اشترت أراض من شركة الدائرة السنية، وقامت كل العائلات التى ساهمت فى رأس مال بنك مصر واشترت أراضى الدائرة السنية، بالشراء من خلال رهن أراضىها لبنك الأراضى. وبمقارنة حجم ممتلكاتها هذه العائلات قبل وبعد شرائها لأراضى الدائرة السنية يتضح حدوث تضخم شديد فى حجم ممتلكاتها من خلال عملية الشراء هذه. وقد تم رصد الممتلكات لثلاثة من أهم العائلات التى دعمت بنك مصر سياسياً واقتصادياً عبر فترة زمنية ممتدة فى الجدول ٣-٣. ولعله يصبح من الواضح أن مستثمرى بنك مصر الذين قاموا بشراء مساحات شاسعة من الأراضى فى الدائرة السنية أصبحوا مميزين بصورة أكثر وضوحاً عما سواهم من العائلات كل فى قريته. هذا فضلاً عن أن عائلات الأعيان التى كانت تتمتع بالنفوذ خلال مطلع القرن التاسع عشر والتى فشلت فى شراء مساحات إضافية من الأراضى من تلك التى عرضتها شركة الدائرة السنية تراجعت فى النفوذ والمكانة الاجتماعية.

(١) رؤوف عباس حامد. النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧-١٩١٤. القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣. ص: ٥٦-٦١.

(٢) Credit Foncier Egyptien. *Assemblée generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercice 1906.*

Cairo: n.p., 1907.

جدول (٢-٢) مساهمو بنك مصر يشترون أراضي الدائرة السنوية ويحصلون على رهونات من بنك

الأراضي المصرية^(١)

المساهم	مساحة الأرض المشترية (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصري)	أسهم بنك مصر
محمد طلعت حرب	٩٢	١١,٥٩٨	٥٠٠
عائلة عبد الرازق: حسن باشا، عبد اللطيف أحمد زكي، منسى، سوارس، ورولو (محمد زكي عبد الرازق)	١,٠٤٣	١١٣,٣٦٧	٣٠٠
عائلة ياغان: عدلي ياغان باشا، محمد بك حسين ياغان، وعبد الرحمن بك فهمي	٧٦	٣٥,٩٢٧	٢٥٠
أحمد باشا خيرى	٣٢٣	١٣,٨٢١	٢٥٠
عائلة الشريعى: محمد بك الشريعى وأحمد بك محمد الشريف، عبدالله الشريعى ومحمد بك توفيق، أحمد بك الشريعى وعلى للوم السعدى	٦٢٩	٢٥٧,٣٨٢	٧٥٠
سليمان محمد السعدى	١٦٦	٤,٢٦١	١,٠٠٠
عمر بك سلطان	٨٨٥	١٦١,٨٨٠	٢٥٠
على بك حسن الشعراوى	٢٨١	١٢٣,٩٣٩	٢٥٠
أحمد أفندى إبراهيم	٦٧١	٢٦,٩١١	١,١٥٠

(١) مصدر: أرشيفات بنك الأراضي المصري، القاهرة؛ سجلات أراضي الدائرة السنوية ١٩٠٥؛ سجت الأراضي لكل من القرى التالى ذكرها بمحافظة المنيا ١٨٩٩-١٩٠٦: نزلة الثابت، أبو جرج، سهاوط، بنى مزار، المنيا، بنى أحمد، كوم اللوفى، وقلمشة وطوطنون بمحافظة الفيوم.

وتجدر الإشارة أنه نظرا لتعذر وقوفنا على الحجم الحقيقى لمبيعات أراضي الدائرة السنوية من أرشيفات بنك الأراضي، فلم يكن أمامنا سوى البحث عن المساحات الحقيقية من الأراضي المشترية وحجم الرهنيات فى سجلات الأراضي ذاتها، وهكذا فإنه يكون من الطبيعى استحالة تغطية الأرقام المعطاة لكل قرية فى المنيا، وبالتالي فيجب التعامل مع الأرقام بعاليه على أنها غير مكتملة وأنها تقدير متحفظ على أحسن الأحوال.

المساهم	مساحة الأرض المشتراة (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	أسهم بنك مصر
إسماعيل أفندى شكرى	٩٣	٢,٦٥٠	١٢٥
حامد محمود باسل	١٤٠	٤٢,٥٢٦	٢٥٠
فؤاد بك سليم	٨٧	٥,٧٩٥	٢٠٠
أحمد بك محمد الشريف	غير متاح	غير متاح	١٢٥
محمد الشوربجي	//	//	٥٠
بسيونى بك الخطيب	//	//	٢٥٠
صاروفيم مينا عبيد	٩١	١٤,٥٨٧	٢٠٠
صليب بك منقاريوس	غير متاح	غير متاح	٢٥٠
الإجمالى	٤,٥٧٧	٨١٤,٦٤٤	٦,١٥٠

ولعل استقصاء الوضع فى قرى أخرى خلاف تلك المذكورة فى جدول ٣-٣ يقدم دعماً إضافياً للفرضية القائلة بأن رأس المال الأجنبى لعب دوراً أساسياً فى تكوين البرجوازية الزراعية وفى خلق التناقضات بين أفراد هذه الطبقة وكذا الوعى بوجودها فى حد ذاتها إلى الحد الذى دفع بهم لتحدى الهيمنة الأجنبية على مصر. فعائلة الشعراوى على سبيل المثال لم تضيف كثيراً لملكيتها من الأراضى فى قربتها المطاهرة لأنه لم توجد أراضى للدائرة السنّية بها هذا فضلاً عن عدم توافر ما يشير للقيام بمشروعات كبيرة لاستصلاح الأراضى بها، غير أن العائلة اشترت ٢٨١ فدان من شركة الدائرة السنّية فى سهالوط وفى مناطق أخرى من محافظتى المنيا وأسيوط - ولم تتوافر بيانات كافية عنها.^(١) أما عائلة سلطان ذات النفوذ فقد قامت بشراء ٨٨٥ فداناً من أراضى الدائرة السنّية فى بندر المنيا، وهو ما مثل ٩,٤٩٪ من إجمالى الأراضى هناك.^(٢) وكانت تربط هاتين العائلتين صلة

(١) انظر سجلات الأراضى لمركز سهالوط بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦، وكذا سجلات الرهنيات المسجلة فى أرشيفات شركة الدائرة السنّية بينك الأراضى المصرى، القاهرة.

(٢) انظر سجلات الأراضى لبندر المنيا بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

مصاهرة من خلال زواج هدى ابنة محمد سلطان باشا إلى على شعراوى باشا.^(١) وكانت عائلة سلطان بدورها تربطها علاقة مصاهرة بعائلة خليفة - مرزوق، نشأت كنتيجة لزواج لوزة ابنة محمد سلطان باشا إلى إبراهيم بك خليفة (مرزوق).^(٢) وهكذا فلم يأت بيع أرض الدائرة السنية بزيادة فقط في مقدار ما تتمتع به كل عائلة من قوة اقتصادية فحسب وإنما، عمق من أواصر الصلات الإقليمية والعائلية فيما بينها - كما في حالة هذه العائلات الثلاث.

أما عائلة عبد الرازق فلم تزد فقط من حجم ممتلكاتها من الأراضي بمقدار ما يزيد على عشر أمثال ما كانت تمتلكه في قريتها، أبو جرج فقط، وإنما اشترت كذلك حوالى ٢٩٩ فدان من أراضي الدائرة السنية في بنى مزار.^(٣) وقامت عائلات البدو كعائلة للموم - المصرى - السعدى وعائلة الباسل في المنيا والفيوم بشراء ١٦٦ و ١٤٠ فدانا كل في قريتها وهي مغاغة وقلمشة على الترتيب.^(٤) وهكذا فإنه يمكن استعراض العديد من الأمثلة لتأكيد حقيقة أن مزادات أراضي شركة الدائرة السنية ساهمت في تقوية القوة الاقتصادية لعدد كبير من عائلات ملاك الأراضي من المصريين بشكل كبير. كما يجب مراعاة أن البيانات الموضحة إنما تحمل تحيزا محدودا للغاية بشكل يقلل من القدرة على تقييم الأثر الكلى لتسييل أراضي الدائرة السنية. ونظرا لاستحالة الحصول على بيانات مجمعة من سجلات بنك الأراضي المصرى للوقوف على إجمالى مساحات أراضي الدائرة السنية التى اشترتها العائلات التى دعمت فكرة تأسيس بنك مصر، فلم يكن هناك سوى الانغماس فى هذه العملية التى لا طائل من ورائها والقيام بتجميع البيانات من كل قرية على حدة. وبالمثل فلم يكن من الممكن مراجعة سجلات كل قرى المنيا والمحافظات الأخرى التى بيعت فيها أراضي الدائرة السنية، وهكذا فإن البيانات الموضحة هنا إنما تمثل جزءا من الكل الذى تم شراؤه من الأراضي. كما أن هذه البيانات لا تعتد إلا بتلك الأراضي التى

(٣) انظر تهانى الجريدة يومى ١٠ أكتوبر ١٩٠٧ و ٢٥ ديسمبر ١٩٠٧؛ وسجلات الأراضي لقرية بنى أحمد ١٩٠٧-١٩١٢ و ١٩١٣-١٩٢٧.

(١) انظر سجلات الأراضي لقرية بنى أحمد، مرجع سابق.

(٢) انظر سجلات الأراضي لبنى مزار بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) انظر سجلات الأراضي لقرية قلمشة بمحافظة الفيوم ١٨٩٩-١٩٠٦، و لقرية مغاغة بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

تم شراؤها مباشرة من شركة الدائرة السنية وهو مأخذ ثان عليها، حيث أن سجلات الأراضي تبين أن نسبة كبيرة من هذه الأراضي تم شراؤها من خلال المتاجرين بالأراضي (من الأجانب والتمصرين) والذين قاموا ببيع ما اشتروه في غضون فترة زمنية قليلة، والعديد من العائلات التي دعمت بنك مصر اشترت أراضيها من هؤلاء المتاجرين وليس من الشركة مباشرة.^(١) وأخيرا، فلقد ركزت هنا على مزادات بيع أراضي الدائرة السنية المنعقدة عام ١٩٠٥ حينما تم بيع القسط الأعظم من هذه الأراضي. غير أنه قبل تأسيس شركة الدائرة السنية، كانت لجنة الدائرة السنية قد بدأت في بيع مساحات صغيرة من الأراضي للمزارعين في المنيا، وعن هذا الطريق، تمكنت عائلة الشريعى من الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي في سها لوط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.^(٢)

وكانت نفس القوى التي أدت لمزيد من التميز الطبقي في الريف كنتيجة لتراكم رأس المال لدى عائلات معينة من الأعيان وغيا به عن أخرى تحمل معها متناقضاتها. فالعائلات العديدة التي قامت فيها بعد بالاستثمار في بنك مصر وتميزت عن عائلات الأعيان الأخرى، أضحى أكثر ارتباطا بالثروات المتاحة من رأس المال الأجنبي كنتيجة لقروضها الضخمة. وهو ما اتضح مع تراجع المعروض من الائتمان الأجنبي في أعقاب انهيار عام ١٩٠٧ المالى حيث واجهت العديد من هذه العائلات مصاعب مالية شديدة.

كان تناقض آخر قد أخذ في الصعود مهددا عائلات كبار ملاك الأراضي وهو خطر تفتت ملكية الأراضي.^(٣) وبينما كانت المشكلة أكثر حدة بين صغار الملاك الذين لم يكن بمقدورهم التقدم لشراء أراضي الدائرة السنية أو أملاك الدولة أو الأراضي المستصلحة،

(١) وقد وجدت هذا النمط من شراء الأراضي تقريبا في كل القرى التي قمت بمطالعة بياناتها.

(٢) انظر سجلات الأراضي لقرى سها لوط وكوم اللوفى بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) الآثار المتوقعة من عملية التفتت هذه اتضحت بشدة في حالة عائلة عمران فرغلى من أبو تيج بأسويط والتي فقدت تقريبا كل ممتلكاتها من الأراضي بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٢٣. انظر سجلات أراضي أبو تيج ١٨٩٩-١٩٢٣، وكذا وصف للعائلة (الشيخ عامر فرغلى عمران على سبيل المثال) في فرج سليمان فؤاد. الكنز الثمين لعطاء المصريين. القاهرة: مطبعة الاعتدال، (١٩١٧). ص. ٥٦٨.

جدول (٣-٢) الأراضي المملوكة لعائلات الشريفي وعبد الرازق وخليفة. مرزوق. أحمد. إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠)^(١)

عائلة الشريفي			عائلة عبد الرازق			عائلة خليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل		
السنة	إجمالي مساحة الأراضي (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	إجمالي مساحة الأراضي (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	الدائرة السنوية	إجمالي مساحة الأراضي (بالفدان)	النسبة المئوية للزيادة	الدائرة السنوية
١٨٨٢	٨٠٩		١٢٤			٣٩٩		
١٨٩٠	٨٠٦	٠,٠٠٤-	١٧٧	٢,٨		٢٣٤	٨,٥	
١٩٠٠	١٣٥٤	٤٠,٥	١١٥	٣٥,٠-	١٠٤٣	٣٢٢	٢٧,٢	٦٧١
١٩٠٥	٢١١٤	٣٦,٠	١٢١١	١٠٥٣,٠	(/٥٩,٣)	٩٩١	٣٠٧,٨	(/٥٩,١)
١٩١٠	١٩٠٧	٩,٨-	١٢١١	٠,٠٠		٩٣٥	٥,٤	
١٩١٥	١٩٨٤	٣,٩	١٢٤٧	٢,٩		٩٩٥	٥,١-	
١٩٢٠	١٨٨٨	٤,٨-	١٢٤١	٠,٠٠٥-		٩٩٩	٠,٠٠٤	

(١) المصدر: سجلات أراضي سلووط بالنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة الشريفي؛ سجلات أراضي أبو جرج بالنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة عبد الرازق؛ وسجلات أراضي بني أحمد بالنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة خليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل.

(٢) تشير لإجمالي أراضي الدائرة السنية المتفردة من قبل كل عائلة

فقد بدأت شواهد التفتت بين كبار الملاك في الظهور كما يمكن مطالعته في جدول ٣-٤.^(١) وطالما أن التوسع في مساحة الأراضي المنزرعة كان قائما، فلم يكن نمو عائلات كبار ملاك الأراضي يمثل أى مشكلة. ولكن مع توقف هذا التوسع بعد انقضاء العقدين الأولين من القرن العشرين، بدأت العناصر الشابة في هذه العائلات في الالتحاق بالسلك الوظيفي وعلى الرغم من أنهم كانوا دون شك لا يزالون يحصلون على قدر من أرباح العائلة فإن صلتهم بالأرض أخذت في الفتور. وهكذا فإن الأثر الإجمالي لتراكم رأس المال وخطر تفتت الأراضي وكذا نمو المناطق الحضرية جاء ليعمق التمايز بين عائلات كبار ملاك الأراضي وكذا داخل البرجوازية الزراعية ذاتها. فمع تولى أبناء هذه العائلات الوظائف العامة في الدولة وتمثيلهم بصورة متزايدة في القوات المسلحة، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، وكذا في السلك الدبلوماسي والمناصب الإدارية في المؤسسات الوطنية والأجنبية، أصبحت العائلات الممتدة المنتمية للبرجوازية الزراعية أقل في اعتمادها على زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين. وبهذا المنطق، يمكن اعتبار أن تأسيس بنك مصر جاء متماشيا مع نمط أكثر شمولا بين أبناء البرجوازية الزراعية بحيث لا يقتصر اعتمادهم فقط على النشاط الزراعي.

ولعل حقيقة أن بعضًا من أبناء عائلات كبار ملاك الأراضي تحصلوا على رواتب في المناطق الحضرية (مدعومة بدخل إضافي من الزراعة) لم يقلل من الضغط الواقع على كاهل العائلة ويمكن الاستدلال على الإصرار الذي حاولت به هذه العائلات الحفاظ على مركزها وسلطتها في الريف من خلال استعراض عمليات انتقال الأراضي من أعضاء

(١) في الوقت نفسه، يجب التزام الحيطة في تقييم هذا النوع المحدد من التغير. فمع المأسسة الرسمية للملكية الخاصة للأراضي بعد استكمال استطلاع كاداسترال في ١٨٩٦، أضحت لتسجيل الأراضي أهمية قصوى لأغراض الضرائب على سبيل المثال. وعلى الرغم من أنه لم يسجل سوى أحمد أفندي عبد الرازق كمالك في أبو جرج في ١٨٨٢، فإننا نستطيع الوقوف على لمحات من هيكل العائلة في سجلات الأراضي لعام ١٨٥٥ حينما ذكرت أسماء بعض أفراد عائلته على بعض من أراضيه أو الأحواض. ولعله من قبيل المتعارف عليه قبل انتشار المفاهيم الرأسالية عن الملكية قرب نهاية القرن التاسع عشر أن يتم تسجيل كل أراضي العائلة باسم عميدها، وهو ما يقلل من أثر زيادة عدد ملاك الأراضي المذكورين في السجلات، على الأقل جزئيا، مع بداية القرن العشرين. انظر سجلات أراضي أبو جرج بالمينا عام ١٨٥٥.

جدول (٤-٣) الأراضي المملوكة لعائلات الشريسي وعبد الرزاق وخليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠) وفقا لمساحة
كل قطعة وعدد العائزين (١)

عائلة خليفة - مرزوق - أحمد - إسماعيل				عائلة عبد الرزاق				عائلة الشريسي				
متوسط	حجم قطعة	عدد الملاك	إجمالي مساحة الأراضي	متوسط	حجم قطعة الأرض (بالفدان)	عدد الملاك	إجمالي مساحة الأراضي	متوسط	حجم قطعة الأرض (بالفدان)	عدد الملاك	إجمالي مساحة الأراضي	السنة
٣٦,٣	١١	٣٩٩	١٢٤,٠	(٢) ١	١٢٤,٠	١٠	١٢٤	١٣٤,٨	٦	٨٠٩	١٨٨٢	
١٨,٠	١٣	٢٣٤	١٧,٧		١٧,٧	١٢	١٧٧	١١٥,١	٧	٨٠٦	١٨٩٠	
١٥,٣	٢١	٣٢٢	٩,٦		٩,٦	١١	١١٥	١٢٣,٠	١١	١٣٥٤	١٩٠٠	
٣٩,٦	٢٥	٩٩١	١١٠,١		١١٠,١	١١	١٢١١	١١٧,٤	١٨	٢١١٤	١٩٠٥	
٣٣,٤	٢٨	٩٣٥	١٠٠,٩		١٠٠,٩	١٢	١٢١١	٨٢,٩	٢٣	١٩٠٧	١٩١٠	
٣٥,٥	٢٨	٩٩٥	٦٩,٣		٦٩,٣	١٨	١٢٤٧	٩٠,٢	٢٢	١٩٨٤	١٩١٥	
٤٠,٠	٢٥	٩٩٩	٧٣,٠		٧٣,٠	١٧	١٢٤١	٧٢,٦	٢٦	١٨٨٨	١٩٢٠	

(١) المصدر: انظر جدول ٣-٣.

(٢) كل أراضي عائلة عبد الرزاق كانت مسجلة تحت اسم أحد أبندي عبد الرزاق، وهو ما سيتم تناوله باستفاضة في المتن.

العائلة المتوفين لأعضائها الآخرين، حيث كانت الانتقالات الفردية للأراضي غير مسموح بها، فكانت العائلة تجتمع، عادة خلال فترة من تاريخ الوفاة قد تبلغ في طولها في بعض الحالات عشرين عاما، ويتم توزيع أراضي العضو المتوفى على جمع من أفراد العائلة بأكملها. كما كانت الأراضي المملوكة لأعضاء العائلة دون سن الرشد توضع تحت الوصاية وعلى المشاع مع أراضي الأعضاء الآخرين من دون السن القانونية كذلك. وهذه الآلية لتوزيع الأراضي جماعيا وتقسيمها لوحداث متساوية ساهم في تقليل النزاعات بين أفراد العائلة الواحدة بالتأكيد على أن جميع أفراد العائلة ستنتم معاملتهم بالتساوى بدرجة أو بأخرى (على الرغم من أن أفراد العائلة الإناث كن يحصلن على أنصبة أقل مما يحصل عليه نظرائهن من الذكور). وعلى الرغم من قيام معاملات عديدة بين أفراد كل عائلة في القرى التي تم مسحها، فقد كان من الصعب على فرد واحد أو فرع من العائلة أن يهيمن على ممتلكات العائلة بأكملها. كما أن هذه الطريقة الجماعية لتوزيع أراضي العائلة كانت تهدف لتحجيم البيع أو نقل الملكية المفردة للأراضي خارج العائلة، وهكذا كانت هناك ضغوط للزواج داخل إطار شبكة العائلة الممتدة بصورة أكبر من مصاهرة عائلات أخرى من كبار الملاك.^(١)

ولكنه، وبالرغم من ذلك، فإن تفتت الأراضي أخذ في الازدياد في الفترة بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٢٠، بالإضافة لتراجع إنتاجية الفدان من القطن وكذا الأثر المدمر للسوق العالمية على الاقتصاد المصري ونهاية التوسع في استصلاح الأراضي، وهو ما دفع، البرجوازية الزراعية للتفكير في تأسيس بنك وطني. وإن كان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا استثمرت عائلات معينة من كبار الملاك في بنك مصر في حين فشلت عائلات أخرى في القيام بذلك، وعلى وجه الخصوص، لماذا قام هذه العدد الكبير من عائلات ملاك الأراضي المنتمية لمحافظة المنيا - بحيث مثلت مساهمتهم ٩, ٢٢٪ من إجمالي رأس مال البنك - بدعم البنك؟

في هذا الصدد تقوم فرضيتان، تدعم كل منهما الأخرى، للإجابة على السؤالين

(١) مقابلة مع السيدة حواء إدريس (ابنة عم السيدة هدى شعراوي). القاهرة، ٢٥ مارس ١٩٧٤.

السابقين، الأولى ترى أن عائلات المنيا هذه حصلت على قروض أكبر من مثيلاتها في المحافظات الأخرى نظرا لتركز أراضي الدائرة السنوية في محافظتهم، وفي إطار الانهيار المالي لعام ١٩٠٧، كانت هذه العائلات أكثر عرضة للتأثر السلبي نتيجة للانهيار عما سواهم من العائلات في باقي المحافظات. والحد الذي وصل إليه التخبط الاقتصادي كنتيجة للانهيار المالي يمكن تأكيده من خلال ما حدث من لجوء للقروض الرهنية الثانية والثالثة (وبلغت درجات أعلى للبعض) والتي ظهرت في سجلات الأراضي لعام ١٩٠٧.^(١) وبالطبع فإن ما أصاب ملاك أراضي المنيا يجب أن ينظر إليه بصورة نسبية وليس من خلال أرقام مجردة، فبعض ملاك الأراضي في محافظات الدلتا الكبرى كانوا مدينين بنفس القدر الذي كان عليه ملاك المنيا إن لم يكن أكبر، ولكن ديون ملاك المنيا كانت أكثر حداثة، حيث حصلوا عليها في ١٩٠٥، وهكذا فإن الأثر النفسي لانهيار عام ١٩٠٧ كان فيما يبدو أكثر حدة في أثره على ملاك الأراضي الذين لم يكونوا بذات القدر من المديونية الكبيرة قبل عام ١٩٠٥ (انظر جدول ٣-٥).

جدول (٣-٥) قيمة الديون الرهنية على حائزي الأراضي في جهة المنيا مقارنة بمتوسط الديون على مالكي الأراضي في مصر (بنك الأراضي المصري) (١٨٨٠-١٩٢٠)^(٢)

(١) عاصم الدسوقي. كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢. القاهرة: مطبعة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦. ص. ١٣١-١٣٢؛ وتبين سجلات أراضي سها لوط، على سبيل المثال، أن أحمد بك الشريعي حصل على ١٨ قرضا رهنيا خلال الفترة ١٩٠٥-١٩٢٠.

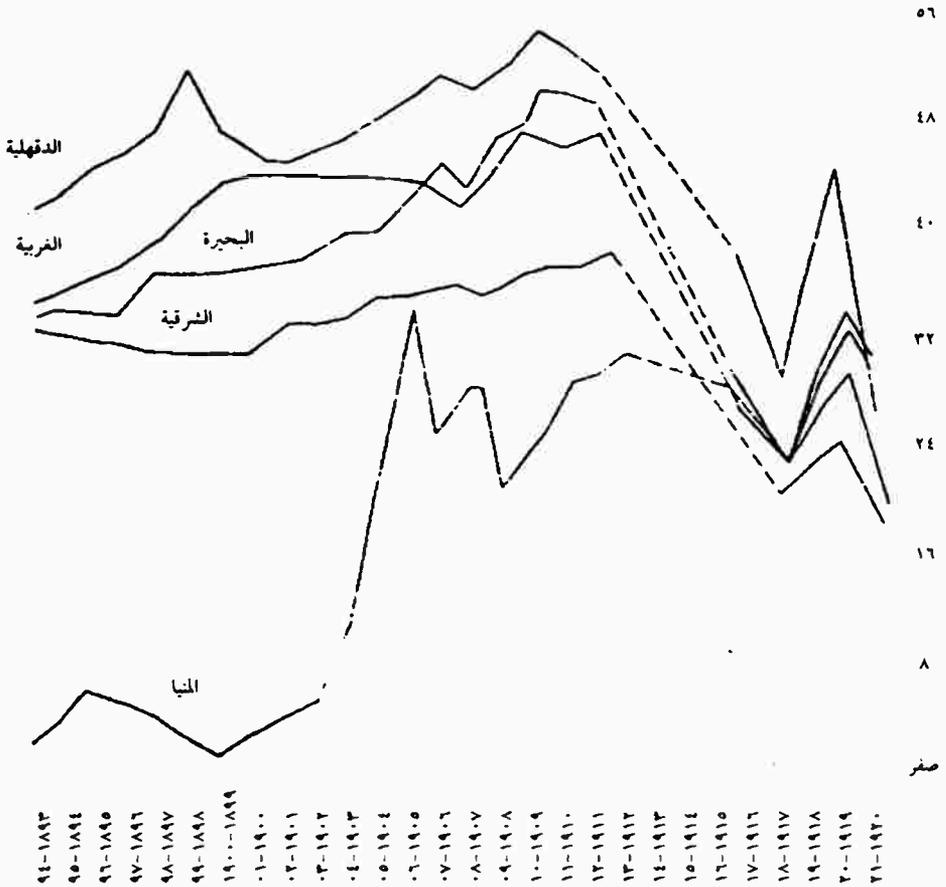
(٢) المصدر:

Credit Foncier Egyptien. Assemblée generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercices 1900 a 1921.

ملحوظة: عقدت مزادات بيع أراضي الدائرة السنوية بين أكتوبر وديسمبر من عام ١٩٠٥. وكانت القروض الرهنية التي قدمها بنك الأراضي خلال فترة الثلاثة أشهر هذه غير مسجلة في المحاكم حتى مطلع ١٩٠٦، وهو ما يفسر أسباب عدم ظهور الزيادة الكبيرة في حجم القروض الرهنية للملكي الأراضي من محافظة المنيا في عام ١٩٠٥ على الرغم من أن المعاملات على أراضي الدائرة السنوية حدثت في ذلك العام. كما تنبغي ملاحظة أن بنك الأراضي لم يقدم أى قروض خلال تلك الفترة سوى بضمان تلك التي تزيد مساحتها عن مائة فدان، وهو ما يعنى أن قروض البنك كانت مصممة بالأساس للطبقة العليا دون غيرها. وأخيرا فإن هذه الإحصاءات لا تعقد بقروض الرهنية الثانية والثالثة (راجع الهامش السابق).

متوسط حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)		الحجم الإجمالى للديون الرهنية (بالجنيه المصرى)		عدد الرهنيات		السنة
مصر	المنيا	مصر	المنيا	مصر	المنيا	
٢,٢٨٠,٩	٢,٥٩٨,٥	٩,٤١٥,٨٤٤	١٥٣,٣٠٩	٤١٢٨	٥٩	١٨٩٨-١٨٨٠
١,٥٥٨,٣	٨٣٦,٧	٩٧٥,٥٠٣	١٢,٥٥٠	٦٢٦	١٥	١٨٩٩
١,٩١٦,٩	٧٩٣,٠	١,٠٤٨,٥٦٥	١٤,٢٧٤	٥٤٧	١٨	١٩٠٠
٣,١٣١,٨	٨,٢٤٧,٨	١,٦٧٨,٦٦٥	٢١٩,١٢٤	٥٣٦	٢٦	١٩٠١
٢,٨٤٢,٦	٣,٦٦٤,٣	١,٦٦٢,٥٨٩	٥١,٣٠٠	٥٨٥	١٤	١٩٠٢
٢,٨٩٩,٣	٢,٦٠٨,٣	٢,٠٩٣,٢٩٤	٤٦,١٦٥	٧٢٢	٢٠	١٩٠٣
٣,٦٧٦,١	٣,٣٨٤,٧	٢,٦٧٩,٨٨٣	٤٠,٦١٦	٧٢٩	١٢	١٩٠٤
٤,٠٢٣,٠	٧,٤٤٣,١	٤,٤٠٩,٢٣٧	٣٣٤,٩٣٨	١٠٩٦	٤٥	١٩٠٥
٤,٧١٥,٥	١٠,٠٧٦,٦	١١,٨٨٧,٦٦٦	٤,٢٩٢,٦٢٤	٢٥٢١	٤٢٦	١٩٠٦
٥,٠٣٧,٤	٨,٨٣٠,٦	٥,١٩٣,٥٢٩	٤١٤,٢٧١	١٠٣١	٤٨	١٩٠٧
٩,٩٠٧,٠	٣,٣٨٥,٥	٣,٩١٣,٢٨٣	٨٤٦,٣٨٣	٣٩٥	٢٥	١٩٠٨
٤,٧١٠,١	٩,٢٠٥,٨	٣,٢٧٨,٢٥٤	٤٦٩,٤٩٥	٦٩٦	٥١	١٩٠٩
٣,٩٩٩,٧	٨,٨٤٤,٤	٤,١٦٣,٧٣٨	٥٤٨,٣٥٥	١٠٤١	٦٢	١٩١٠
٤,٦٠٩,٢	٩,٦٩١,٠	٤,١٨٠,٥٦٧	٥٧١,٧٦٧	٩٠٧	٥٩	١٩١١
٤,٧٢٩,٤	٧,٤٢٧,٤	٤,٧٦٢,٤٨٦	١,٢٢٥,٥٢٤	١٠٠٧	١٦٥	١٩١٢
٥,١٦٢,٢	٦,٨١٣,٨	٤,٣٠٠,١٢١	٩٢٦,٦٧٥	٨٣٣	١٣٦	١٩١٣
٤,٩٦٩,٣	٤,٢١٣,١	٢,٩٣١,٨٩٠	٣٦٢,٣٢٩	٥٩٠	٨٦	١٩١٤
٤,٢٠٢,٥	١٤,٦٨٣,٤	٥١٦,٩١٠	١٩٠,٨٨٤	١٢٣	١٣	١٩١٥
٣,٢٣٥,٥	٥,٤٣٧,١	٤٨٥,٣٢٨	٦٥,٢٤٥	١٥٠	١٢	١٩١٦
٣,٣٣٠,١	٥,٨٥٥,١	١,٢٤٨,٧٨٠	١٩٣,٢١٨	٣٧٥	٣٣	١٩١٧
٣,٨١٤,٩	٧,٦٦٤,٢	١,٠٩٨,٦٨١	٢٦٨,٢٤٨	٢٨٨	٣٥	١٩١٨
٤,٣٩٩,٦	٢,٩٧١,٣	٦٦٤,٣٣٤	٦٢,٣٩٨	١٥١	٢١	١٩١٩
٧,١٥٨,٣	٢٢,٢٢٤,٠	٢,٥٧٦,٩٩٩	٢٦٦,٦٨٨	٣٦٠	١٢	١٩٢٠

النسب المئوية لمساحات الأراضي المزروعة بالقطن بجهات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا (١٨٩٣-١٩٢١)^(١)



ومن حيث تراكم رأس المال، فيبدو واضحاً أن ملاك أراضي المنيا كانوا ينتفعون أكثر من غيرهم من التوسع في زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين عما عداهم من العائلات في محافظات إنتاج القطن الأخرى. وكما هو مبين بالشكل السابق، فمحافظة

Dowson and Craig. Collection of Statistics. Pp. 66, 68-69, 72; Annales (١) Statistiques, for 1910, 1913, and 1921.

المنيا كانت تتوسع في زراعة القطن خلال نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بصورة أسرع من المحافظات الأربع الأكبر إنتاجا للقطن - وهى الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة. وهذا التطور السريع في إنتاج القطن نتج من حقيقة أن محافظات مصر الوسطى والعليا جنت منافع التوسع في نظام الري بتأخير كبير عن محافظات المنيا، حيث كانت المنيا آخر محافظات مصر الجنوبية حصولا على نظام الري الدائم خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حينما تم تأسيس قناطر في محافظة أسيوط عام ١٨٩٢^(١). ولعله من المدهش مقارنة النمو السريع لزراعة القطن في المنيا وملوى وهو المركز الوحيد في محافظة أسيوط الذى طبق فيه نظام الري الدائم، مع غياب شبه كامل لزراعة القطن في محافظة أسيوط ككل^(٢).

أما الفرضية الثانية حول أسباب وجود عدد كبير من كبار ملاك الأراضي في المنيا من بين مساهمى بنك مصر أكثر من غيرهم من المحافظات الأخرى فترجع إلى حقيقة أن العديد من العائلات ذات النفوذ في المنيا أقامت علاقات وثيقة مع الشركات المساهمة العاملة في مجال استصلاح الأراضي^(٣). ونظرا لأن أراضي المنيا وبعض المناطق الأخرى في مصر العليا والوسطى قدمت فرصة مثالية أمام هذه الشركات لإمكانية استصلاح أراضيها فقد تركز عمل العديد منها في هذه المناطق. وكان نتيجة أنشطة شركات استصلاح الأراضي أن زادت مساحة التعاملات بين عائلات كبار ملاك الأراضي في المنيا ورأس المال الأجنبي، حيث كان المستثمرون الأوروبيون حريصين على ضم أعيان من الدوائر التى يعملون بها في مجالس إدارتهم، وإن كانت هذه المناصب شكلية فقط - حيث بدأ جليا عدم تمتع هؤلاء الأعيان بأى سلطات أو بقدر محدود منها بشكل جعل انضمامهم يأتى وكأنه رغبة في الحصول على المرتبات الهائلة التى عرضتها عليهم تلك الشركات - إلا أن هؤلاء الأعيان لعبوا على الرغم من ذلك دورا فاعلا في تسهيل بيع الأراضي

(١) Willcock, *Irrigation*. Pp. 215-217, 451.

(٢) E. M. Dowson and J. I. Craig. *Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909*. Survey Department Publication No. 21, Ministry of Finances (Cairo: National Printing House, 1910), p. 30; *Egypt No. 1* (1907). P. 46.

(٣) أما قبل هذه الفترة فكان كثير من ملاك الأراضي في المنيا، ومن بينهم طلعت حرب، يقيمون مصانع للسكر في عزيم.

المستصلحة لنظرائهم من مالكي الأراضي في المحافظة.^(١) هذا الاتصال مع رأس المال الأجنبي جعل العديد من عائلات ملاك الأراضي واعيا بالمنافع المتحققة من خلال هذه الأنماط البديلة للاستثمار في الزراعة. وهناك مؤشر آخر على أن ملاك الأراضي في محافظة المنيا كانوا «تقدميين» أو مبدعين في أنشطتهم الاقتصادية يمكن رؤيته في مشاركتهم في الجمعية الزراعية الخديوية والتي كانت معنية بتطوير سلالات جديدة وأكثر إنتاجية من القطن. وتشير الكتب السنوية للجمعية أن ملاك أراضي معينين من محافظة المنيا - كعلى شعراوى باشا الذى دعم بنك مصر - كانت مزارعه نموذجية - حيث حاول فيها زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.^(٢)

وهكذا نجد أن كبار ملاك الأراضي في المنيا راكموا رأس المال من خلال زيادة حجم ممتلكاتهم من الأراضي وكذا إنتاجهم من القطن كما أصبحوا محملين بديون ضخمة لرأس المال الأجنبي بوتيرة أسرع وخلال فترة زمنية أقل من تلك التي استغرقتها حدوث نفس الأمر لنظرائهم في المحافظات الأخرى، وهو ما جعل وقوع كارثة ١٩٠٧ يلحق بهم أضرارا أكبر. هذا فضلا عن أن الاحتكاك برأس المال الأجنبي حفز ظهور الخلق الرأسمالى لدى العديد من عائلات كبار ملاك الأراضي بتوجيه انتباههم الأساسى لجنى الأرباح من خلال الشركات المساهمة وكذا من خلال اعتماد الأساليب الحديثة في الزراعة. وبينما كان ملاك الأراضي في المنيا أكثر تائرا بالمشكلات الاقتصادية التي واجهتها مصر خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، فلم يكن الحال ليختلف كثيرا مع ملاك الأراضي في المحافظات الأخرى الذين عانوا من تحبطات إقتصادية بدورهم. وللإلمام الشامل بالأسباب التي حدثت بملاك الأراضي من المنيا، وكذلك من المحافظات الأخرى، لتشجيع فكرة البنك الوطنى، فمن المهم استعراض الأحوال السياسية - الاقتصادية الأشمل التي أثرت في مصر في مطلع القرن العشرين.

كان الحجم الكبير الذى قدم به رأس المال الأجنبي إلى مصر بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٧،

(١) F.O. 141/407. "Report on the Economic and Financial Situation of Egypt".

وهو يحتوى على قائمة بالشركات المساهمة العاملة في مصر عام ١٩٠٦ ومجالس إدارتها؛ مقابلة مع فارس صاروفيم، ١٨ أبريل ١٩٧٤.

(٢) The Khedival Agricultural Society. Yearbook of the Khedival Agricultural Society, 1909. Glasgow: Robert Maclehose and Co. 1910. pp. 184-185.

لاسيما ذلك الجزء الذى توسع فى النظام البنكى، قد ظهر أثره ليس فقط على كبار ملاك الأراضى من المنيا، وإنما فى كافة أنحاء مصر. ولم يكن بنك الأراضى المصرى وعدد من بنوك الرهونات الأخرى هى المؤسسات الوحيدة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية، فالبنوك التجارية الأخرى مثل بنك روما وبنك الشرق الهولندى كانا نشطين بشدة فى هذا المجال. كما كانت شركات التأمين، مثل شركات جريشام لندن للتأمين على الحياة، نشطة كذلك؛ فضلا عن عدد كبير من المقرضين الأجانب ذوى الأصول الشامية واليونانية واليهودية.^(١) ومع حصول أعضاء البرجوازية الزراعية على الألقاب وتوسيعهم لقوتهم السياسية من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية والبرلمان، أخذت الحاجة لتملك المزيد من الأراضى باعتبارها أساس المركز الاجتماعى والقوة السياسية وتصبح أكثر حدة مع مطلع القرن الجديد. ومع الزيادة الحادة فى أسعار القطن والتوافد المتزايد لرأس المال الأجنبى (لم يكن هذا مؤشرا على توالى المزيد من الرخاء؟) ورغبة المؤسسات الائتمانية على اختلاف أنواعها فى تقديم القروض، فقد كان من السهل نسبيا وقوع كبار الملاك فى فخ القروض الكبيرة.

وكان أحد البنوك الهامة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية المصرية هو بنك الشرق الألمانى الذى افتتح فرعاً له فى مصر فى ١٩٠٦. ولا ترجع أهمية هذا البنك فقط لأثره على طبقة كبار ملاك الأراضى وإنما لأن تأثيره امتد ليشمل تأسيس وتشغيل بنك مصر كذلك. فقد جاء تأسيس بنك الشرق الألمانى فى مصر انعكاسا لتنامى حدة التنافس بين ألمانيا وبريطانيا فى السوق العالمية خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى. وحاول هذا البنك اجتذاب العملاء من خلال تقديم قروض ميسرة وتحويل العديد من حسابات القطن - من خلال ممثليها التجاريين الأساسيين فى شركة آر. دبليو. لندمان وشركاه - من البنوك الأجنبية الأخرى.^(٢) وربما كانت امكانية الحصول على القروض من بنك الشرق عاملا هاما فى تأخير تأسيس بنك مصر حتى عام ١٩٢٠ نظرا لتقدمه مصدرا

F.O. 368/1720. War Trade Department of Egypt. "Report on the Policy Adopted in (١) Restraint and Liquidation of Enemy Trade";

انظر كذلك سجلات الأراضى للقوى المشار إليها فى الجدول ٣-٢ وخصوصا للفترات ١٩٠٦-١٩١٢ و١٩١٣-١٩٢٧؛ وقزيجة ص. ٥٤.

F.O. 368/1720; and Owen. Cotton. Pp. 210-211. (٢)

بديلا للائتمان بعد الانكماش الذى شهدته السوق المالية عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨. ولا يوجد شك كبير فى أن طلعت حرب وعدد آخر من مساهمى بنك مصر كانوا وثيقى الصلة بالبنك الألمانى قبل مصادرته من قبل البريطانيين فى ١٩١٤.^(١) وقد جاءت هذه المصادرة لتعطى حافزا جديدا للتحرك نحو تأسيس بنك وطنى ذلك أنه مع إغلاق البنك الألمانى وجد العديد من عملائه أنفسهم مهددين مرة أخرى بمواجهة نقص حجم الائتمان المتاح.

ولعل الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو النموذج الذى أرسته طريقة إدارة العمليات الذى قدمه بنك الشرق الألمانى لبنك مصر ويحتوى ملف الخدمات الحكومية والتأمينات لطلعت حرب فى مكتب السجلات الحكومية المصرى على مفتاح الصلة بين البنكين وذلك من خلال العلاقة بين تأسيس البنك وعائلة سوارس - وهى عائلة يهودية محلية كانت فاعلة بشدة فى مجال المضاربات واستصلاح الأراضى خصوصا فى محافظة المنيا.^(٢) فقد حول طلعت حرب حسابه من بنك سوارس (والذى كان يحول إليه معاشه من الدائرة السنية) لبنك الشرق الألمانى فى ١٩٠٦. وقد اتبع البنك الألمانى نمطا مميّز بعد ذلك طريقة عمل بنك مصر، فقد ركز فى عملياته على المؤسسات الصغيرة - كبنك سوارس - وعلى التعاون مع التجار والمضاربين العاملين فى مجالات تجارة القطن والمضاربات على الأراضى وتقديم القروض الرهنية. ونظرا لتواجد مركزه الرئيسى فى برلين وتواجده فى الشرق الأوسط كشبه ممثل للإمبريالية الألمانية، فلم يكن بنك الشرق الألمانى مهتما بإتباع القواعد البنكية المثل فى مصر، وإنما كان هدفه حرمان البريطانيين من أكبر قدر ممكن من سوق القطن المصرى وتوسيع حجم النفوذ الألمانى فى مصر. وفى إطار محاولته إتباع نفس السياسات غير المطابقة للقواعد المالية السليمة لبنك الشرق الألمانى، قوض بنك مصر من استقراره المالى فى عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.^(٣)

(١) F.O. 368/1720.

(٢) ملف الخدمة والمعاش لمحمد بك طلعت حرب. رقم ٢٤٨-١-٤٩٥١-٥٢٤٦٢، مكتب السجلات الحكومية المصرى، القلعة، القاهرة.

(٣) لمزيد من الإطلاع على تأثير ممارسات البنك الألمانى على تفكير طلعت حرب، انظر "تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية" مقدم للجنة (المصرية) للتجارة والصناعة فى ١٢ يونيو ١٩١٦ من إعداد طلعت حرب بك ويوسف أصلان القطاوى باشا فى مجموعة خطب محمد طلعت حرب. القاهرة: مطبعة مصر، بدون تاريخ نشر). الجزء الأول وعلى وجه الخصوص الصفحات: ٢٢-٢٦.

ولعله يكون واضحًا عند هذه النقطة أن أصول التصنيع المصري وُجِدَت في ظل التناقضات التي نجمت عن أنشطة رأس المال الأجنبي في مصر، والتي في ظلها - أي في ظل هذه التناقضات - ولدت فكرة بنك وطني يتم تمويله وإدارته من قبل مصريين. وعلى الرغم من أن فكرة بنك وطني مصري يمكن تتبع صداها في الجريدة الأجنبية السورية - التجارة - والتي كان ينشرها أديب إسحاق وشيلى الشميل خلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر، فإنها لم تحتل مركز الصدارة سوى مع وقوع انهيار ١٩٠٧. وكان العديد من المصريين واقعين تحت ضغط التوسع الحادث في حجم رأس المال المتاح من قبل المرابين خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وقد نوه اللورد كرومر للخطر الناتج عن هذه التطورات في عدد من تقاريره السنوية.^(١) كما شهد مطلع القرن الجديد جدلا دينيا تركز حول الفرق بين الربا والفائدة في الشريعة الإسلامية. ونظرا لكون الربا محظور تماما في الإسلام، فإن العديد من رجال الدين المسلمين دعوا للامتناع عن الدخول في التعاملات المالية سواء تلك التي تتضمن أى بنود ربوية أو التي تتضمن دفع أو الحصول على فوائد على ودائعهم البنكية. وبعد جدل طويل، انتصر التفسير الأكثر ليبرالية للشيخ محمد عبده - مفتى مصر - وتم قبول فكرة أن الفائدة البنكية مسموح بها في الإسلام، على الأقل من قبل قطاعات كبيرة من الطبقة العليا. ونتيجة لذلك، استطاع بنك توفير هيئة البريد - المملوك للحكومة - العمل بداية من ١٩٠١ ودفع فوائد على الودائع. وكان الغرض الرئيسى لهذا البنك، والذي عمد لجذب مدخرات الموظفين وصغار المزارعين، حماية صغار ملاك الأراضي من المرابين.^(٢) وبالنسبة لبنك مصر، فقد كانت أهمية بنك توفير هيئة البريد وقبول شرعية الفائدة البنكية أنهما ساعدا على تعبيد الطريق لفكرة تكوين بنك وطني أكبر وأشمل.

ومع تصاعد الشعور بآثار انهيار ١٩٠٧، توجهت البرجوازية الزراعية للضغط على الحكومة للتدخل لضبط عمل رأس المال الأجنبي كما سبقت الإشارة إليه. وهناك تطوران

(١) Egypt. No. 1 (1901). Pp. 6-9.

(٢) Maxime Rodinson. **Islam and Capitalism**. New York: Pantheon Books, 1974). Pp. 148-149; Egypt. No. 1 (1902). p. 9; and A. E. Crouchley. **The Investment of Foreign Companies and Public Debt**. Cairo: Government Press, 1936. pp. 91-92.

آخران مهمان في هذا المقام تمثلا في الدعوة لتكوين التعاونيات الزراعية والدعوة لتأسيس بنك وطنى. ومرة أخرى، كان من المهم أن كلا الحزبين الوطنيين الرئيسيين تعاوننا من أجل ترجمة هذه الدعوات لنتائج واقعية ملموسة. وبينما انتمى كل من عمر لطفى وعبد الرحمن الرفاعى - وهما مؤسس ومنظر حركة التعاونيات على الترتيب - للحزب الوطنى، فإن العديد من التعاونيات الهامة كانت تحت قيادة أعضاء بارزين من حزب الأمة.^(١) وخلال المؤتمر الوطنى المصرى الأول - الذى قدم إليه طلعت حرب اقتراحه المفصل الأول لبنك وطنى - فى ١٩١٠، أبدى وطنيون من كلا الحزبين دعما لفكرة هذا البنك بتقديم أراضيهم كضمان لرأس المال المستثمر على سبيل المثال.^(٢)

كما شهد العام ١٩١٠ خطوة أخرى متقدمة فى اتجاه التحرك نحو تأسيس بنك وطنى، حيث قام طلعت حرب بالتنسيق مع عمر لطفى والأمير حسين كامل وألفريد عيد (رأسالى بلجيكى) وتجار القاهرة البارزين وعدد من ملاك الأراضى ذوى الأصول المحلية بتأسيس شركة التعاون المالى والتجارة بمصر فى القاهرة.^(٣) ووفقا للعديد من المديرين والموظفين السابقين ببنك مصر، كانت هذه الشركة بمثابة نموذج مصغر للبنك، وإن كانت قد اختلفت عنه فى أنها مثلت العلاقات الطبقية فى مصر قبل تشتتها نظرا لأن التناقضات السياسية والاقتصادية بين رأس المال الوطنى والأجنبى لم تكن قد عبرت عن نفسها بعد فى أشد صورها (كما حدث إبان الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين

(١) Omar Loutfy Bey. "Note sur la premiere cooperative de credit par decret khedival du 27 janvier 1910." *L'Egypte Contemporaine*. Vol. 1 (1910). Pp. 377-379;

انظر كذلك مقالات فى جريدة الأهالى: فى ١٢ يونيو ١٩١٧ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها محمد الشريعى فى بندر المنيا؛ وفى ٣ نوفمبر ١٩٢٠ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها عبد العظيم المصرى وصالح للموم وآخرون فى مركز مغاغة بالمنيا.

(٢) على سبيل المثال، عرضت عائلة للموم - المصرى - السعدى تقديم ٣٧٠ فدانا كضمان. كما يظهر من مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول (٢٩ أبريل - ٤ مايو ١٩١١). القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١. ص. ١٨٤؛ PPTH، خطاب من رياض المصرى - رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر المصرى - طلعت حرب بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١١ يعين فيه طلعت حرب وعمر لطفى وعزيز منسى ويوسف الخاص وعبد الرازق الفار وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى لدراسة مسألة تأسيس بنك وطنى مصرى؛ انظر كذلك مقترح طلعت حرب المكون من سبع نقاط حول هذا البنك والذى أرسله للمصرى فى ذات الشهر.

(٣) بنك التضامن المالى، اليوبيل الذهبى لشركة التعاون المالى والتجارة ١٩١٠-١٩٦٠. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر). ص. ٨. اسم الشركة تغير لاحقا ليصبح بنك التضامن المالى.

على سبيل المثال). ولم يكن رأس المال الوطنى قد أكمل تطوره بعد، فقد كان من الممكن للرأسماليين الأجانب وأعضاء الأسرة المالكة والتجار وملاك الأراضي الوطنيين الاشتراك في مؤسسة مالية من هذا النوع. وعلى الرغم من أن الاستثمار في الشركة لم يكن كثير المخاطر نظرا لمحدودية حجم رأس المال المتاح أمامها، فإن أعضاء البرجوازية الزراعية قد تولدت لديهم وجهة النظر أنه لا يجب الوثوق بالرأسمالى الأجنبى بدلا من كونه شريكا ماليا مرغوبا به. ولكن بحلول عام ١٩٢٠، كان الشك قد بلغ مداه برأس المال الأجنبى كما تمت الإشارة في ميثاق بنك مصر والذي نص بوضوح على منع غير المصريين من تملك أسهم فيه.

ومع توسع حركة التعاونيات الزراعية، والتي استلهمت تجربة نظيرتها الأوروبية، كان الجدل العام حول الحاجة لتأسيس بنك وطنى وتأسيس شركة التعاون المالى يشير للتوافق المتزايد بين البرجوازية المصرية - لا سيما في شقها الزراعى - حول الحاجة للفساك من الاعتماد على رأس المال الأجنبى.^(١) وكان تمرير قانون الفدادين الخمسة في ١٩١٢ - بدعم من اللورد كيتشنر - قد منع البنوك الأجنبية والمرابين من تقديم القروض للملاك الحائزين على مساحات أقل من خمسة أفدنة بل وحرهم من مصادر الائتمان. فجاءت الحركة التعاونية الزراعية لأداء الوظيفة الهامة وهى ضمان توفير الائتمان للمزارعين أصحاب المساحات الأقل من خمسة أفدنة، والذين مثلوا أغلبية الفلاحين، حيث قامت الجمعيات التعاونية باستبدال البنك أو المرابى بأحد كبار ملاك الأراضي - الذى أصبح مصدر تقديم القروض للفلاح. وهكذا فقد تحول قسط عظيم من الفائض المتحصل من الفلاحين من الأيدى الأجنبية لأيدى محلية.^(٢) وبينما لعبت التعاونيات دورا هاما في السياسات المحلية والقومية - ويرر عدم قصر النظر لدورها على الجانب الاقتصادى فقط - فإن عملها زاد من إدراك البرجوازيين لدور ووظيفة رأس المال - وهى حجر الأساس في نمط الإنتاج الرأسمالى.

وإذا كان تهديد رأس المال المرابى والوعى المتنامى بالاستيلاء على الفائض الوطنى من

(١) انظر - على سبيل المثال - عبد الرحمن الرافعى. نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمرتها في مصر وأوروبا. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩١٤.

(٢) الدسوقى. ص ص. ٧٢-٧٣.

قبل رأس المال الأجنبي محورين في تحفيز ظهور حركة التعاونيات وتمهيد الطريق أمام تأسيس بنك مصر، فإن طريقة عمل البنوك الأجنبية الكبيرة بدورها دفعت بفكرة خلق بنك وطنى مسافة أكبر. ولعل وجهة النظر الأكثر لياقة للحاجة لمثل هذا البنك ظهرت في كتاب طلعت حرب - علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة - والمنشور عام ١٩١١،^(١) والذى فصل فيه الفوائد التى ستجنيها مصر من تأسيس هذا البنك. ولعل الخط الفكرى الأكثر أهمية في الكتاب كان التأكيد على الطبيعة المحدودة للفائض المصرى والحجم الكبير للاستقطاعات التى يحصل عليها رأس المال الأجنبى منه. وفى إطار مناقشته للدور الذى يمكن أن يلعبه بنك وطنى في تمويل شركات مشتركة مملوكة محليا، كان طلعت حرب يفكر بكل وضوح في تحويل الأرباح الأجنبية لأيدى مصرية. كما حملت رؤية بنك وطنى كمصدر لرأس المال للصناعة الوطنية إنعكاسا لأثر مفهوم Grossbank الألمانى أو الشركة القابضة على تفكير طلعت حرب. فمن الواضح أن اتصال بنك الشرق الألمانى كان ذا أهمية كبيرة من حيث تقبله لهذه الرؤية في وظيفة البنك وبالتالي في تحديد طبيعة الدور الذى سيلعبه بنك مصر في الاقتصاد المصرى. وبالمثل كان أثر تكوين شركة التعاون المالى، والذى يجب عدم التقليل من شأنه نظرا لتقدميهما للعديد من القروض للمنشآت الاقتصادية الصغيرة في القاهرة خلال سنى تشغيلها الأولى.

كذلك حمل الانزلاق التنافسى بين القوى الاستعمارية لحرب مفتوحة في ١٩١٤ تداعيات خطيرة على المجتمع المصرى، كان إحداها السياسة البريطانية لجعل أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمى حتى ١٩١٨ وهو ما استثار حفيظة البرجوازية الزراعية بشدة. وتسببت الحرب في مشكلة أخرى وهى قطع التجارة بين مصر وأوروبا الأمر الذى حرم الأولى من العديد من السلع الأساسية كالصابون والمنسوجات ومواد البناء فضلا عن مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية التى اعتاد عليها أبناء الطبقة العليا. هذه التطورات حذت بالحكومة المصرية لتأسيس لجنة في عام ١٩١٨ ضمت في عضويتها السياسى المصرى المعروف إسماعيل صدقى وطلعت حرب وس. سورناجا - وهو أحد البارزين في صناعة مواد البناء - وعدد كبير من بيروقراطى الحكومة

(١) القاهرة: مطبعة الجريدة.

من المصريين والأجانب - وسميت بلجنة التجارة والصناعة،^(١) عهد إليها استقصاء القدرة الصناعية لمصر واقتراح الوسائل التي يمكن من خلالها توسيع إنتاجها الصناعي ليشمل السلع الأساسية - والتي شح المعروض منها نتيجة للحرب. وكانت إحدى أهم النتائج التي تضمنها تقرير اللجنة هو حاجة مصر لبنك وطني لا يكون فقط مصدرا لرأس المال قصير الأجل (أو بنك تجارى بالأحرى) ولكن كمصدر لرأس المال للمؤسسات الصناعية (أو بنك صناعي في عبارة أخرى). وهكذا يكون تقرير اللجنة قد أضفى صبغة شبه رسمية على فكرة تأسيس بنك وطني.

انصرفنا في جل هذا الفصل لشرح الأسباب التي جعلت معظم الدعم الذي حصل عليه بنك مصر يأتي من البرجوازية الزراعية، ولكننا قبل التحول لاستعراض التأسيس الفعلي وتطور البنك، نرى من المهم طرح سؤال حول أسباب التخلف عن دعم البنك من قبل طبقة التجار الوطنيين. ففي ضوء أن توحيد رأس المال التجاري مع قطاعات من رأس المال الزراعي قد أنتج الرأسمالية الصناعية في غرب أوروبا، لا يتضح لماذا استثمر مثل هذا العدد القليل فقط من التجار في بنك وطني الهدف منه توسيع قاعدة نمو الصناعة الوطنية؟

تقوم في هذا الصدد فرضيتان: الأولى، أن التدافع السريع من قبل رأس المال الأجنبي فيما تلا الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ جعل منافسة التجار المصريين لنظرائهم الأوروبيين أمرا غاية في الصعوبة، خصوصا مع اتفاقيات الاستسلام والمحاكم المختلطة. كما تزايد حجم الأجانب العاملين بالتجارة في مصر مع استقرار المزيد من الأوروبيين في مصر، وتحليل السجلات التجارية للأعوام ١٨٩١-١٨٩٢، ١٩٠٥، ١٩١٤، ١٩١٧ يكشف بوضوح عن ضعف طبقة التجار المحليين - خصوصا في أنشطة الاستيراد والتصدير (انظر الجدول التالي). وتقسيم البيانات إلى فئات فرعية أصغر يبين أن القطاع المسلم من طبقة التجار كان قاصرا إلى حد كبير على التجارة في الحبوب والأرز والأقمشة والمنسوجات منخفضة الجودة والأثاث وبعض السلع الأخرى التي تشتريها الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا.

(١) انظر الحكومة المصرية. تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٨. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٥.

جدول (٦-٢) النسب المئوية للمسلمين والمسيحيين والأجانب بين التجار القاهريين

(١) (١٨٩١-١٩١٧)

السنة	طبقة التجار	المسلمون		المسيحيون		الأجانب	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٨٩١ -	التجار	١٧١	٤٧,٤	٥٧	١٥,٨	١٣٣	٣٦,٨
	الوسطاء	١١	١٤,١	١٣	١٦,٧	٥٤	٦٩,٢
١٩٠٥	التجار	١٦٦	١٧,٠	١٦٧	١٧,١	٦٤٢	٦٥,٨
	الوسطاء	٢	١,٠	١٣	٦,٤	١٨٨	٩٢,٦
١٩١٤	التجار	٢٠	٥,٣	٤٠	١٠,٦	٣١٩	٨٤,١
	الوسطاء	١٢	١,٠	٣٦	٢,٤	١٤٣٢	٩٦,٦
١٩١٧	التجار	٩٧٦	٣٥,١	٥١٠	١٨,٤	١٢٧٦	٤٥,٩
	الوسطاء	٦	٢,١	٤٧	١٦,٢	٢٣٧	٨١,٧

أما الفرضية الثانية في معرض الإجابة عن السؤال السابق فترى أن تجار القطن فقط هم الذين كان لديهم حافز لدعم بنك مصر؛ أما تجار السلع التقليدية، والذين لم يجبروا على الخروج من السوق من قبل منافسيهم الأجانب كنتيجة لميزتهم التنافسية في المتاجرة

(١) المصدر: إبراهيم عبد المسيح. دليل وادى النيل لعامي ١٨٩١ و ١٨٩٢. (بدون ناشر أو تاريخ نشر)؛ دليل مصر والسودان لصاحبه نايث وأنطاكيلى لسنة ١٩٠٥. (أفرة: مطبعة الشعب، بدون تاريخ نشر)؛ الشركة الشرقية لنشر الإعلانات بالقاهرة. الدليل المصري ١٩١٧؛

F. Diemer, Finck and Baylaender Succ, Cairo. **Mercure Egyptien, moniteur commercial et industriel**. Cairo: Librairie Diemer, n.d.

ملحوظة: عمود التجار المسلمين كان الهدف منه الاقتصار على المسلمين من التجار المصريين فقط، غير أنه بدون شك يضم بعضاً من غير المصريين كذلك (كالمغربيين مثلاً). وعمود التجار المسيحيين يضم أقباط مصر وكذا المسيحيين دوى الأصول الشامية. وعمود التجار الأجانب يضم الأوروبيين وكذا العناصر شبه المحلية كاليونانيين واليهود والإيطاليين والأرمن ومن على شاكلتهم. وطائفة الوسطاء تشير للتجار الذين كان يطلق عليهم «القومسيونجية» وهى الكلمة المعربة عن التركية وتعنى الوسيط أو الوكيل التجارى.

بسلفة معينة، والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن ، لم يكونوا بحاجة للكميات الكبيرة من رأس المال التي وجد تجار القطن أنفسهم بحاجة إليها. فكان العديد من عائلات التجار التقليديين والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن (مثل عائلة مدكور بالقاهرة والتي كان عميدها عبد الخالق باشا سر التجار - أو كبير تجار القاهرة) قد كونت علاقات قوية مع البنوك الأجنبية بحلول عام ١٩٢٠ ولم تر حاجة في تحويل حساباتها لمؤسسة مالية جديدة تعتورها المصاعب.^(١) وكان العديد من العائلات المسلمة التي تاجرت في القطن قد اشترت أراضي أصبحت أقل عرضة للمنافسة من قبل التجار الأجانب، فأضحى العديد من هذه العائلات التي اشترت أراض بعد عام ١٨٨٢، كعائلة خشبة في أسيوط، تعرف بمحصولها من القطن أكثر من أنشطتها التجارية.^(٢) وكان أكثر التجار المحليين نجاحا هم أولئك الذين جمعوا بين زراعة القطن وتجارته (مثل عائلات الجزائر من شبين الكوم والوكيل من سوموخراط والمنزلاوى من سمنود بالغربية). وكان شكل علاقتهم بالبنوك الأجنبية التي تعاملوا معها قبل ١٩١٤ ذا أثر هام على قيامهم أو عدم قيامهم بالاستثمار في بنك مصر. فأولئك، الذين ارتبطوا بشدة ببنك الشرق الألماني، على سبيل المثال، وجدوا صعوبة في فتح حسابات جديدة مع بنوك أجنبية خلال الحرب العالمية الأولى وبالتالي نظروا لبنك مصر نظرة القبول. وهكذا، فعلى الرغم من تشجيع عدد من تجار القطن المحليين للبنك، فقد كان غياب عدد كبير من التجار المحليين من المساهمين الأوائل في البنك أمرا يسترعى الانتباه.



(١) مقابلة مع عبد المنعم الديب، ابن التاجر المعروف محمد باشا الديب، الإسكندرية، ١٠ يونيو ١٩٧٤.

(٢) انظر سجلات أراضي بندر أسيوط ١٩٠٦-١٩١٢ و ١٩١٣-١٩٢٣.